

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢١٣**

الجمعة، ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ٠٠/١١

نيويورك

الرئيسة	السيدة كاغ	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كونونتشينكو
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا –كوادرا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبنغونو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد تانو–بوتشويه
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة إكيلز كوري

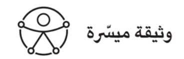
جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

1808139 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة.

ويشارك السيد لوكوك والسيد بيسلي في هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من دبلن ومن بيال في سويسرا، على التوالي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وإذ أشير إلى المذكرة الأخيرة ٥٠٧ لمجلس الأمن بشأن أساليب عمله (S/2017/507)، أود أن أشجع جميع المشاركين، الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس على السواء، على الإدلاء ببياناتهم في مدة خمس دقائق أو أقل. وتحث المذكرة ٥٠٧ مقدمي الإحاطات أيضا على الإيجاز والتركيز على المسائل الرئيسية. كما أنها تحث مقدمي الإحاطات على الإدلاء بملاحظاتهم الأولية في مدة لا تتجاوز ١٥ دقيقة أو أقل.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): تمثل المجاعات والجوع الشديد جزءا من التجربة الإنسانية منذ أن سار أول إنسان الأرض. غير أنه من الممكن محو المجاعة تماما من التجربة الإنسانية خلال فترة حياتنا. وأود أن أقتطع بضع دقائق من وقتكم كي أشرح لمجلس الأمن أسباب اعتقادي أن هذا هو الحال، وكيف يمكن للمجلس أن يساعد على تحقيق ذلك الهدف.

على الرغم من أسوأ التوقعات، أصبحت المجاعات أقل تواترا وأقل فتكا خلال العقود القليلة الماضية. وذلك إنجاز كبير. فما الذي حدث؟

أولا، شهدنا توسعا كبيرا في الناتج والإنتاجية الزراعيين مما وفر المزيد من الأغذية وجعلها أرخص. وخلال الـ ٥٠ عاما الماضية، أدت التحسينات الكبيرة في الزراعة، من الاستنبات إلى الوقاية من الآفات إلى التخزين والري والنقل، إلى زيادة إنتاج الحبوب الغذائية بواقع أربعة أمثال باستخدام مساحة من الأراضي الزراعية أزيد بنسبة ١٢ في المائة فقط. وتجعل شبكات النقل والتحسينات في تكنولوجيا سلسلة أجهزة التبريد والعلوم والتجارة المواد الغذائية متاحة على نحو أكثر اتساقا وأكثر قابلية للتنبؤ. ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه. ويُرجح أن يستمر تسخير العلوم والإبداع البشري في زيادة الإنتاجية، وسنستفيد من الإمكانات الهائلة لتطوير الأراضي الزراعية في مناطق أقل إنتاجية من العالم بفضل تكنولوجيا اليوم والطلب المتزايد.

ثانيا، شهدنا تراجع الفقر على الصعيد العالمي. فقد اكتسبت أعداد كبيرة من الناس الذين كانوا فقراء سابقا القوة الشرائية للحصول على الأغذية التي يجري إنتاجها بمقادير أكبر حاليا. وما كان ذلك ليحدث من دون العمل والدعم على الصعيد الدولي، بما في ذلك المساعدة من خلال برامج شبكات الأمان في بعض أشد البلدان فقرا على مدى الـ ٢٠ عاما الماضية، وهي شبكات تمكنت من زيادة نشاطها وتقليصه تزامنا مع فشل أو نجاح المحاصيل، وجرى إدماجها في أُطر السياسات الوطنية. وهذا يعني أننا لن نواجه بالضرورة حالات يتحول فيها الجفاف تلقائيا إلى مجاعة.

وبينما أصبحت معظم مناطق العالم أفضل حالا وتواجه مخاطر المجاعة والجوع بصورة أقل، لا يزال بعض الأشخاص

يعانون عكس ذلك. وتتركز المخاطر المتبقية لحدوث المجاعات والجوع الآن في عدد صغير نسبيا من البلدان المتضررة من النزاع الشديد والطويل الأمد والواسع النطاق. ويعيش ما يقرب من ثلثي الجياع في العالم في بلدان تشهد نزاعات. ويعيش قرابة ٥٠٠ مليون شخص يعانون من نقص التغذية – وقرابة ٨٠ في المائة من إجمالي ١٥٥ مليون طفل في العالم يعانون من توقف النمو – في بلدان متضررة من النزاعات.

أصدر بالأمس زملائي في منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، دراسة جديدة تؤكد أن الصراع الذي كثيرا ما يختلط مع الصدمات المناخية القاسية وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية أصبح الآن المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. ويشمل ذلك البلدان الأربعة التي كانت تواجه خطر المجاعة في العام الماضي. لم يكن بالإمكان الوقاية من المجاعة في تلك البلدان إلاّ بتضافر الجهود الدولية.

لذلك، يتعين علينا الاستفادة من خبرة العام الماضي، والحفاظ عل جهودنا في تلك البلدان وتوسيع نطاقها بزيادة التمويل وتحسين عملية الوصول، بينما نواصل المشاركة في المساعدة الإنسانية المنقذة الحياة بالاقتران بالجهود الإنمائية الطويلة الأجل. علينا أيضا الاستفادة من الخبرة الواسعة في منظومة العمل الإنساني، التي أصبحت في العقود الماضية، أنجع وأفضل تمويلا. لقد تعلمنا درسا صعبا، وهو أن المرض يكمن بين الجوع والموت. أصبحت استجابتنا أكثر مهنية وأكثر تكاملا. وتشمل استجابتنا الصحة والتغذية والتعليم، بالإضافة إلى الطعام والماء والمأوى، التي كان ينصب تركيزنا عليها.

إنّ معظم الأشخاص المتضررين من الصراع يعيشون في المناطق الريفية، غير أن جنوب السودان، سلة الغذاء السابقة، والمنطقة الاستوائية الكبرى أُفرغت من المزارعين الذين فروا إلى أوغندا. إذ أن القتال في المدن، يعوق إنتاج الأغذية الأخرى والنقل والتوزيع على شرائح أوسع من السكان، ويحدُّ من الحصول على الغذاء، مما يتسبب في ارتفاع الأسعار. وعندما يستنفد المدنيون قدرتهم على الصمود، فغالبا ما يضطرون إلى الفرار. وعندما يتشرد الناس، يزداد انعدام الأمن الغذائي عند المشردين ومضيفيهم، جماعات السكان الذين هم أنفسهم غالبا ما يعيشون على حافة البقاء. إن الجوع النتيجة الواضحة للحلقة المفرغة من التشريد والصراع.

غالبا ما يكون سلوك المقاتلين في هذه السياقات فظيعا. وكثيرا ما تكون إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية للسكان صعبة أو ممنوعة، سواء عن طريق الوكالات أو حصول الأشخاص على المعونة. وفي بعض الحالات، يجري استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب. وتلحق الأطراف المتحاربة أضرارا بنظم المياه والمزارع والماشية والأسواق أو تدمرها. ويواجه باعة الأغذية والتجار النهب والتكاليف الباهظة للحصول على الغذاء لزبائنهم.

يهدف القانون الإنساني الدولي إلى الحماية من الجوع في الصراعات المسلحة. إنّ القواعد الأساسية للتمييز والتناسب والحيطة تحمي الأهداف المدنية اللازمة لإنتاج الأغذية وتوزيعها. والقانون الإنساني الدولي واضح جدا: فهو يحظر تجويع السكان المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب؛ ويحظر مهاجمة أو تدمير أو إزاحة أو نقل المواد التي لا غني عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة. ويقتضي احترام وحماية موظفي المساعدة الإنسانية والأصول. ويقتضي أن تُمَكن جميع أطراف الصراع من إيصال الإغاثة الإنسانية المحايدة إلى المدنيين المحتاجين وتيسيرها وضمان حرية التنقل لموظفي المساعدة الإنسانية للقيام بعملهم المنقذ للحياة.

وفي حين تتحمل أطراف الصراع المسؤولية الرئيسية عن احترام القانون الإنساني الدولي، من واجب جميع الدول كفالة احترام هذا القانون. وأعضاء مجلس الأمن لهم تأثير على أطراف

الصراعات. إن المجلس لديه الوسائل اللازمة للتحقيق في انتهاكات القانون. ولدى المجلس أيضا الوسائل الكفيلة بتعزيز المساءلة عندما يُنتهك هذا القانون.

لا توجد حلول إنسانية للصراع. ونحن نعلم جميعا أن السلام والحلول السياسية هي التي سوف تنهي دوامة الصراع والجوع. إنّ مسؤولية مجلس الأمن الرئيسية تتمثل في صون السلام والأمن الدوليين. وبعبارة أخرى، للمجلس أن يساعد على الحيلولة دون تكرار حدوث المجاعة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيسلي.

السيد بيسلي (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشيء عظيم، سيدتي الرئيسة، أن أكون معكم في العالم الرقمي. وأشعر دائما بالارتياح لرؤيتكم، سيدتي، وإنه لشيء عظيم أن أتكلم أمام مجلس الأمن. وإنه لأمر طيب أن نستمع إلى صديقي مارك لوكوك، الذي يضطلع بعمل عظيم. إنني أحترمه حقا وأحترم الروح التي يتحلى بها في بناء الأفرقة والائتلافات اللازمة لمواجهة الصراعات والحروب والجوع والمشاكل الأخرى التي نواجهها على أساس يومي.

عندما توليت هذا الدور قبل سنة تقريبا، زرت ما يزيد عن ٣٦ بلدا، وزرت بعضها عدة مرات، وما رأيته كان مزيجا من أنباء طيبة وأنباء سيئة. ما نحن بصدد الإبلاغ عنه حتى يوم أمس هو الأخبار السيئة للغاية، وكما قال مارك، لا يوجد سبب أبدا لتفشي المجاعة في العالم اليوم. ولا ينبغي في الواقع أن يكون هناك سبب للجوع في العالم اليوم، حيث تتوفر لدينا ثروة قدرها - ٣٠٠ تريليون دولار. لكن الحروب والصراعات تتسبب في الجوع على نحو لم يسبق له نظير. وفي الحقيقة، ارتفع معدل الجوع من ٧٧٧ مليون شخص إلى ٨١٥ مليون شخص كما هو معلوم لدى أعضاء المجلس. ولكن الأمر المزعج للغاية أنه، على الرغم من أننا تمكنا من تجنب حدوث مجاعة في بلدان مثل جنوب السودان، والصومال، واليمن، ونيجيريا، لا سيما في الشمال الشرقي منها، إلاّ أن لدينا الآن ثلاثة بلدان أخرى على حافة المجاعة. ومن المروع تماما أننا في هذا الوضع.

لكن ما شهدناه خلال السنوات الثلاث الماضية هو أن عدد الذين يعانون من الجوع بشكل حاد، وهم الذين يسيرون حرفيا نحو حافة الموت جوعا، قد ارتفع من ٨٠ مليون شخص إلى ١٠٨ ملايين شخص ومن ١٠٨ ملايين شخص إلى ١٢٤ مليون شخص. ليس لدينا ما يكفي من المال لتقديم حصص إعاشة كاملة إلى ٨٠ مليون شخص. فالأموال المتوفرة لدى برنامج الأغذية العالمي تبلغ حوالي ٦ مليارات دولار؛ إننا نحتاج من ٩ إلى ١٠ مليارات دولار للوصول فحسب إلى ١٠٨ ملايين شخص ناهيك عن ١٢٤ مليون شخص. والسؤال الذي يتعين علينا أن نسأله لأنفسنا اليوم هو: ما الذي يحرك هذا المعدل الشديد من الجوع؟ والجواب هو، كما قال مارك بصراحة، الصراعات التي من صنع الإنسان. إنني أتكلم هنا باسم الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، ونفهم أنه يمكننا في الواقع إنهاء الجوع في العالم في عام ٢٠٣٠، لكننا لا نستطيع القيام بذلك ما دامت توجد صراعات.

أود أن أرسم بضع صور لما أعتبره سيناريو أسوأ الاحتمالات إذا لم نستبق ذلك. وهذا ما قلته في المؤتمر المعني بالأمن في ميونيخ قبل بضعة أسابيع فقط، حيث رأيت العديد من أعضاء المجلس في هذه القاعة اليوم. عندما نتكلم، على سبيل المثال، عن بلد بحجم الجمهورية العربية السورية يسكنه حوالي ٢٠ مليون شخص، ومع عدم الاستقرار ووجود الصراع، نعلم من دراساتنا واستقصاءاتنا أن كل ١ في المائة زيادة في الجوع هناك ٢ في المائة زيادة في الهجرة. والأمر الواضح جدا كذلك أن الإنسان السوري، كغيره من الأشخاص المشردين داخليا، يتنقل مرتين أو

ثلاث أو أربع مرات داخل بلده قبل أن يقرر مغادرة البلد. إن تكلفة إطعام سوري داخل سورية، على سبيل المثال، حوالي ٥٠ سنتا يوميا، وهو ما يقرب من ضعف التكاليف العادية، لأن تكلفة الحرب تؤدي إلى تكاليف إضافية للنقل واللوجستيات. وبالمناسبة، بسبب النزاع، نتكبد مبلغ مليار دولار إضافي في تكاليف إيصال المواد الغذائية. لكني أعود مرة أخرى إلى النقطة الهامة وهي ٥٠ سنتا يوميا لإطعام السوري في سورية، و٥٠ يورو يوميا لمجموع تكاليف الدعم الإنساني، سواء أكان ذلك في سويسرا أو ألمانيا أو في أي مكان آخر في أوروبا.

وكما أقول لأصدقائي، إذا كان القادة الحاليون، في أي مكان في العالم، ولا سيما في أوروبا، يعتقدون أن لديهم مشكلة مع مسألة الهجرة التي تسلل إليها بضعة عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من دولة تعداد سكانها ٢٠ مليون نسمة، وانتقال الدولة الإسلامية إلى منطقة الساحل الكبرى، التي يسكنها ٥٠٠ مليون شخص، والدخول في شراكة مع جماعة بوكو حرام وحركة الشباب، وتنظيم القاعدة، عليهم أن يأخذوا في الحسبان أنه لا يمكننا تحمل ذلك والاستمرار في اتباع النهج القديم في معالجة المسائل في هذا المجال. علينا أن نعيد التفكير في كيفية استخدام الدولارات الإنسانية بمزيد من الفعالية، وفي كيفية استخدام دولارات التنمية على نحو أنجع للتصدي للجوع في حالات الصراع، لأن المعونة الإنسانية والتنمية ترتبطان ببعضهما البعض. إنّ ما نشاهده، بالتالي، هو أن علينا أن نكون متقدمين في خطانا، وأن نعمل سويا بروح الفريق مع تحسين التعاون والتنسيق.

على سبيل المثال، نحن نُطعم حوالي ٨٠ مليون شخص كل يوم، ونطعم الملايين من الناس كل يوم في منطقة الساحل الكبرى.

ونعلم أنه في العام الماضي وحده، شارك أكثر من ١٠ ملايين شخص، من إجمالي الـ٨٠ مليون شخص هؤلاء تقريبا، في برنامج ''الغذاء مقابل الأصول''. ماذا يعني ذلك؟ عندما يقوم المرء بإطعام ٨٠ مليون شخص يوميا، كما يمكن أن يخبركم مارك، فإنه يتعلم الكثير. فأنت تصغي للناس؛ وهم يسمعون أشياء، ويخبرونك بأشياء. وهم يعلمون حقيقة ما يجري.

ويرغب تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات الإرهابية في استخدام الغذاء كسلاح للتجنيد، وسلاح للحرب – وكما قال مارك، سلاح للتدمير. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن والأمم المتحدة بشكل عام وجهاتنا المانحة في جميع أنحاء العالم والدول الأعضاء في منظمتنا، أن يستخدموا الغذاء كسلاح للتعمير وسلاح لتحقيق السلام وسلاح للتقريب بين الناس.

وأود ن أقدم بعض النتائج بخصوص ١٠ ملايين شخص أشركناهم في برنامج ''الغذاء مقابل الأصول''. وهذا يوضح ما يحدث عندما يتم تحقيق الاستدامة وبناء القدرة على الصمود في مناطق شديدة التأثر لأسباب متنوعة – من بينها الإرهاب، نعم، ولكن أيضاً التأثير المناخي. ونحن نرى المناطق المنكوبة بالجفاف في منطقة الساحل الكبرى وما يحدث هناك؛ ليس في منطقة الساحل الكبرى فحسب، ولكن أيضا في إثيوبيا وفي كينيا وفي الصومال وفي أماكن أخرى.

ولم أقابل بعد مستفيدا واحدا، رجلا كان أم امرأة، لا يرغب في تحسين مجتمعه المحلي أو مستوى حياته. وهم لا يريدون الدعم لغرض إنقاذ الأرواح فحسب، وإنما أيضا لتغيير حياتهم. وقد أعدنا استزراع الغابات على مساحة أكثر من ٨ ٠٠٠ هكتار من الأراضي في العام الماضي وحده. كما تم إعادة تأهيل أكثر من ١٣٧ ٠٠٠ هكتار من الأراضي، وكذلك أكثر من ٥ ٠٠٠ من بِرك المياه والآبار الضحلة. وتم إصلاح وإعادة بناء أكثر من ١١ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق، فضلا خطوط المواصلات الفرعية المؤدية إلى الأسواق وتيسير إمكانية الوصول.

ولا تقتصر المسألة على إطعام الناس، وإنما منحهم القدرة على الصمود. وستقول الأمهات إنهن لا يردن رؤية أزواجهن

ينضمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية أو تنظيم القاعدة أو جماعة بوكو حرام أو حركة الشباب. ولكنهن سيُخبرنك أيضا أنه إذا مر أسبوعان دون أن تأكل طفلتهن أو طفلهن، فما من خيار أمام الزوج سوى الانضمام إلى هذه الجماعات. لذلك، فإنهم يرضخون بسبب ظروف الضعف، حيث لا يملكون القدرة على الصمود أو التنمية المستدامة. ولكن عندما ننفذ البرامج بشكل فعال، تتحقق التنمية المستدامة وتُبنى القدرة على الصمود، مما يمنح العائلات فرصاً– ليس لإنقاذ الأرواح فحسب ولكن لتغيير سبل العيش وإتاحة الفرص. وتحدث أمور عظيمة، ويقلل ذلك من تأثير الجماعات المتطرفة في هذه المناطق الهشة للغاية.

وأود أن أقدم مثالاً على ذلك. عندما كنت أتكلم مع وزير الزراعة قبل أسبوعين فقط – ونحن جميعًا ندرك أن هناك تأثيراً للمناخ فيما يتعلق بمنطقة الساحل الكبرى – قيل لي إن الصحاري تزحف بمعدل ١,٥ كيلومتر سنويا داخل الأراضي الرعوية والأراضي الخضراء والأراضي الزراعية. ماذا يعني ذلك؟ ظاهريا، قد لا تبدو أنها مسألة مهمة. ولكن بسبب هذه المسألة، يتعين على الرعاة بأنواعهم الانتقال لمسافة ١,٥ كيلومتر للوصول إلى النباتات التي ترعى عليها ماشيتهم وماعزهم وأغنامهم، ويعني ذلك المزيد من النزاع مع المزارعين. ونرى أن ذلك النزاع يواصل زعزعة الاستقرار، وأن الجماعات المتطرفة تحاول الاستفادة منه.

ولذلك، فإنني أناشد مجلس الأمن أن يساعدنا في المقام الأول في الحروب. وأرى أن المجلس لديه فرصة للقيام بالمزيد من أجل التأثير على العالم أكثر من أي فترة زمنية في تاريخنا، لأننا نواجه أسوأ أزمة إنسانية في تاريخ الأمم المتحدة. وأعتقد أنه ربما يكون الرجال والنساء الجالسين في هذه القاعة، والقادمين من دول مختلفة، مختلفين بشأن بعض المسائل، ولكن ينبغي ألا يكونوا مختلفين بشأن جميع المسائل. فلنعمل معا لإنهاء النزاع. ولنعمل معا من أجل التأكد من أن لدينا إمكانية الوصول التي نحتاج إليها لتوفير الدعم الإنساني والإنمائي. وإلى أن نفعل ذلك، لن نتمكن على الإطلاق من حل مشكلة الجوع في العالم، لأن الجوع مرتبط ارتباطا مباشرا بالنزاع والنزاع يرتبط ارتباطا مباشرا بالجوع.

أعتقد أنني ومارك قد نستطيع الإجابة على الأسئلة لساعات وساعات والحديث من القلب بشأن هذه المسألة طوال اليوم، ولكنني أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لنا للتكلم بإيجاز وإطلاع المجلس على ما نشهده هناك في أي يوم من الأيام. إن دعم المجلس أمر حيوي وحاسم لاستمرار نجاحنا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد بيسلي على إحاطته الإعلامية، وبصفتي الوطنية، أشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين على بيانيهما وسرديهما المقنعين للغاية وعلى دعوتهما الواضحة إلى العمل.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في مملكة هولندا.

أود مرة أخرى أن أكرر شكرنا لكل من مارك لوكوك وديفيد بيسلي على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والزاخرتين بالمعلومات.

من الواضح جدا أن أحد الأسباب الرئيسية للجوع هو النزاع: وتحديدا النزاع الذي هو من صنع الإنسان. فبعد عقود من الانخفاض المطرد في عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية والمجاعة، نواجه اليوم انتكاسة خطيرة تهدد الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، إيجاد عالم خال من الجوع. والأمر الذي لا يمكن تصوره يحدث: إن معدلات الجوع تعاود الارتفاع مرة أخرى.

وفي العام الماضي، دعا الأمين العام المجلس إلى اتخاذ إجراء لمواجهة ما لا يقل عن أربع مجاعات كبيرة جديدة: في الصومال وجنوب السودان واليمن ونيجيريا. وهذه المجاعات تهدد بشكل

مباشر ٢٠ مليون شخص من الرجال والنساء والأطفال. وهذه الأمثلة وغيرها على انعدام الأمن الغذائي يربط بينها عامل هام مشترك، عامل واحد فقط: النزاع.

وفي عالمنا الذي يتسم بالوفرة والتكنولوجيا والبيانات الضخمة، يمكن تجنب المجاعة تماماً. وأينما حدثت المجاعة، فهي من صنع الإنسان. وهي تحدث عندما يتسبب الناس في الضرر للآخرين. وللأسف، تكاد تصبح ما تسمى المجاعة من صنع الإنسان من حشو الكلام.

وعلى الرغم من أنه جرى بالكاد تفادي حدوث مجاعة كاملة في البلدان الأربعة التي أشرت إليها آنفا، لا يزال كثير من الناس يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. وينطوي هذا الأمر على مخاطر جسيمة بالنسبة للاستقرار الإقليمي، إذ إن النزاع والجوع لا يعترفان بالحدود أو التخوم الوطنية. ويؤدي ارتفاع مستويات الجوع والنزاعات إلى زيادة الهجرة والاضطرار للنزوح، ويعرض البلدان المضيفة في المنطقة وخارجها لضغط شديد. ومن المخزي أن يحدث هذا في القرن الحادي والعشرين، في عصر التقدم غير المسبوق والإمكانيات التكنولوجية والثروة.

وإذا كان الناس هم السبب الرئيسي في المجاعة وانعدام الأمن الغذائي في حالات النزاع، فمن المؤكد أنهم قادرون على حل هذه المسألة. وهذا يعني أن انتهاء المجاعة يتوقف على الإرادة السياسية.

إن النزاع المسلح يؤثر على الأمن الغذائي بطرق شتى. وفي الحرب الحديثة، نرى أن حقول المحاصيل تُدمر والمخابز تُحرق والأسواق تقصف. ونرى أن أطراف النزاع تتعمد عدم السماح بوصول المعونة الغذائية إلى المدنيين المحتاجين. ونرى القصف العشوائي الذي يلحق الأضرار بمصادر الأغذية ويمنع المدنيين من الوصول إليها بأمان. ونحن نرى هذا في كثير من الأحيان في أماكن كثيرة جدا.

لقد قمت مؤخرا بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقالت لي سيدة مسنة في مخيم كاتانيكا إن جميع أفراد أسرتها اضطروا إلى الفرار من قراهم، تاركين كل شيء وراءهم. وليس لديهم ما يكفي من الطعام ولم يعد لديهم سبيل لإنتاج غذائهم. وعودتهم إلى قراهم الأصلية مستحيلة: فكل شيء تم تدميره.

وفي جنوب السودان، تمنع الحواجز العسكرية قوافل المعونة من الوصول إلى وجهتها. ويؤكد التقرير الصادر مؤخرا عن فريق الخبراء بما لا يدع مجالا للشك أن التجويع يُستخدم هناك كسلاح من أسلحة الحرب.

وفي أماكن أخرى، كما هو الحال في سورية، نشهد حالات لم نكن نتصور أنها ممكنة الحدوث في عصرنا. وقد قال وكيل الأمين العام مارك لوكوك في إحاطة إعلامية قدمها إلى مجلس الأمن في ٢٨ شباط/فبراير، أي في وقت قريب جدا، إنه من دون إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية،

> ”سنرى قريبا المزيد من الأشخاص يموتون من الجوع والمرض، وليس من القصف الجوي والمدفعي.“ (انظر S/PV.7857، صفحة ٤).

ونرى في اليمن كذلك ما يترتب على منع إمكانية الوصول من عواقب وخيمة بالنسبة لعدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

ومن الواضح أن المشكلة لا تكمن في عدم وجود قواعد. بل تكمن في استمرار عدم امتثال الأطراف المتحاربة لهذه القواعد. وهذا ما يسبب معاناة أكبر للمدنيين في حالات النزاع.

لقد اتفقنا معا، نحن المجتمع الدولي، على تنظيم سير الحرب: تجنيب المدنيين في حالات النزاع إلى أقصى حد ممكن، وقبل كل شيء، احترام كرامتهم الإنسانية. وانتهاك قانون الحرب لا يحول هذه القواعد إلى عبارات جوفاء فحسب؛ بل يقوض

أيضا النظام الدولي القائم على القواعد نفسه. ولا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك.

ويجسد الجوع الناجم عن النزاع وكذلك المجاعة فشلنا الجماعي، وتقع على عاتق المجلس مسؤولية جماعية عن التصدي له والحيلولة دون حدوثه في المستقبل. ومن أجل هذه، نحتاج إلى إطار عمل مفصل.

أولا، ينبغي أن نؤكد من جديد على القواعد التي أُرسيت على مدى السنوات الـ ٧٠ الماضية: حظر التجويع كوسيلة من وسائل الحرب، وحماية الأهداف المدنية اللازمة لإنتاج الأغذية، وقبل كل شيء، توفير ضمانات لإيصال المساعدات الإنسانية.

ويحدد إنسانيتنا القانون الإنساني الدولي، الذي تلزم باحترامه وبالامتثال له جميع الأطراف المتحاربة. ويجب ألا نسمح بتقويض تلك القواعد.

ثانيا، ينبغي أن نتخذ موقفا قويا لمكافحة انتهاكات القانون الدولي بإخضاع المسؤولين عن تلك الانتهاكات للمساءلة. ويمكن القيام بذلك في إطار الولايات القضائية الوطنية؛ ولكن حيثما تخفق تلك الولايات القضائية الوطنية، تتدخل الآليات الدولية للاضطلاع بهذا الدور. وفي تلك الحالات، ينبغي أن تحال أشد الحالات خطورة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ثالثا، ينبغي أن نكثف جهودنا لمنع انعدام الأمن الغذائي في حالات النزاع. ولدى منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وشركائهما الوسائل والتكنولوجيا لإصدار إنذارات مبكرة، تقوم المنظمتان بالإبلاغ عنها بصورة منتظمة. وفي حالات النزاع، من شأن المجلس أن يتابع باتخاذ إجراء مبكر، ليس للحيلولة دون زيادة النزاعات لانعدام الأمن الغذائي في المدى القصير بكفالة إمكانية الوصول للأغراض الإنسانية فحسب، بل أيضا لإنقاذ المجتمعات من أخطار جيل أُنشئ في حالة جوع. ولذلك نحن بحاجة إلى المشاركة المستمرة من المجلس.

وأخيرا، إن تقديم المعونة الإنسانية بحد ذاته ليس حلا مستداما. ولم يكن كذلك إطلاقا. وبوسع الحلول السياسية وحدها أن تنهي المعاناة حقا. وهنا تكمن الأهمية الأكبر لمهمة المجلس.

ويمثل الجوع أكثر الكوارث التي يمكن تجنبها. ويشكل التجويع أبغض وسائل الحرب. ومن واجبنا ضمان أن يصبح تجويع المدنيين من جرائم الماضي – ممارسة ممنوعة ويُعاقب عليها على السواء. إنني أعول على دعم الحاضرين وأتطلع إلى العمل معا لتحقيق ذلك الهدف الهام.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس.

السيد تانو – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): تشكر كوت ديفوار بلدكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن موضوع النزاع والجوع. ويشكل هذا الموضوع البالغ الأهمية مصدر قلق لمجلس الأمن في ضوء النزاعات العديدة الدائرة في العالم والأزمات الإنسانية الخطيرة الناجمة عن هذه النزاعات. وتعرب كوت ديفوار أيضا عن امتنانها للسيد لوكوك والسيد بيسلي على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن المسألة قيد النظر.

لا يمر أي يوم بدون أن تصدر وكالات الأمم المتحدة الإنسانية ووسائط الإعلام الدولية ومنظمات حقوق الإنسان نداءات عاجلة إلى المجتمع الدولي، ولا سيما إلى المنظمة ومجلس الأمن، بشأن الجوع المتصل بالنزاع وانعدام الأمن الغذائي. إن أحدث تقارير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، الصادر في عام ٢٠١٧، يبين للأسف حالة منذرة بالخطر على نحو خاص، ويبرز بوضوح وبالأدلة العلاقة المتبادلة القوية بين النزاع المسلح والجوع وانعدام الأمن الغذائي، وهو يناشد ضمائرنا أن نلتزم بالعمل الجماعي صوب التوصل إلى تسوية دائمة للنزاعات. ووفقا للتقرير، فإن ٤٨٩ مليونا من أصل الأشخاص البالغ عددهم ٨١٥ مليونا الذين يعانون من انعدام الأمن

الغذائي ومن سوء التغذية المزمن في العالم يعيشون في بلدان متأثرة بالنزاع، بما في ذلك في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط.

ومع الاعتراف بأن النزاع المسلح والجوع أمران مترابطان، فإن وفد بلدي يرى أن بوسع تحديد الأسباب الجذرية للنزاعات وطابعها أن يقدم حلا دائما للمشكلة. ومن المؤكد أن إيجاد حلول لأسباب النزاع الأساسية والمختلفة يشكل أفضل سبيل لمنع نشوب النزاعات ويحد من خطر انعدام الأمن الغذائي. وفي ذلك السياق، على الدول الأعضاء أن تواصل جهودها لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وتحقيق التنمية الشاملة للجميع ومكافحة الفساد، وهي أمور تعود فوائدها بالنفع على السكان قاطبة.

أما بالنسبة للأمم المتحدة، فإن عليها أن تستمر بلا هوادة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة بتشجيع الدول الأعضاء على منح الأولوية لكفالة الأمن الغذائي في صنع سياساتها العامة عن طريق وضع سياسات زراعية تتطلب توجيه استثمارات هادفة على سبيل الأولوية بغية تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. ولا بد أيضا أن تأخذ تلك السياسات الزراعية بعين الاعتبار تمكين النساء، اللائي يمكن أن يضطلعن بدور رائد في تعزيز الأمن الغذائي ومكافحة آثار تغير المناخ. ولذلك يشكل القضاء على الجوع مسؤولية مشتركة نرى أنها تتطلب منا مكافحة جميع العوامل التمهيدية التي يمكن أن تؤدي إلى الجوع وأزمات الغذاء، وهي تشكل تهديدات حقيقية للسلام والأمن الدوليين.

ومن دواعي الأسف أن نشير إلى أن البلدان التي تمر بحالات النزاع أو التي أضعفها استمرار الأزمات السياسية تكرس جزءا كبيرا من مواردها المالية للإنفاق العسكري، مما يضر بالقطاع الزراعي، مع أنه يمكن لتحسين توجيه الاستثمارات أن يعزز القدرة على الصمود في وجه انعدام الأمن الغذائي والجوع. وفضلا عن ذلك، وبسبب عمليات التشريد الجماعي للسكان وما ينجم عنها من أماكن تركيز مكتظة بالسكان، فإن النزاعات المسلحة وأعمال العنف تؤدي إلى الإفراط في استغلال موارد المياه والأراضي الزراعية، فضلا عن زيادة الضغط على البيئة.

ودليلا على ذلك، سجلت منطقة حوض بحيرة تشاد، التي شهدت انخفاض منذر بالخطر بلغ نسبة ٩٠ في المائة في حجم المياه خلال الأعوام الـ ٤٠ الماضية، تشريد أكثر من مليوني شخص منذ تمرد جماعة بوكو حرام في عام ٢٠٠٩. ولا يمكن إنكار أنه، في سياق اتسم بقوة بآثار تغير المناخ، تؤدي تلك العمليات الجماعية لتشريد الأشخاص إلى تفاقم التوترات بين البلدان المضيفة واللاجئين بسبب السيطرة على الأراضي الزراعية.

ونظرا لأن النزاعات تشكل أحد الأسباب الرئيسية للجوع وانعدام الأمن الغذائي، فإننا نرى أن من الضروري العمل صوب تعزيز قدرة الدول والجهات الفاعلة الإقليمية على الصمود في وجه الأزمات، وبخاصة في القارة الأفريقية. وتحقيقا لتلك الغاية، علينا تعزيز التعاون فيما بين الدول بغية تحسين الأحوال المعيشية للأشخاص الذين يبحثون عن حياة أفضل.

إن إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان الذين يواجهون الجوع وانعدام الأمن الغذائي حق مقدس، ويشكل عدم احترامه انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي. ولذلك لا بد من تحديد المسؤولين عن إعاقة إيصال المساعدات الإنسانية وإخضاعهم للمساءلة أمام المحاكم الدولية. وعلى جميع أطراف أي نزاع ضمان احترام حقوق الناس في الحصول على المعونة الإنسانية، وهو ما يعني أن فتح الممرات الإنسانية وتأمينها أمر ضروري لإيصال تلك المعونة.

وأخيرا، ولكي يكون تقديم الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ فعالا، لا بد من تنسيقيه بين الهياكل المشاركة في العمليات الإنسانية، بالإضافة إلى ربطه بالأهداف الإنمائية الطويلة الأجل من أجل مواجهة التحديات الإنمائية الهيكلية، مثل عمالة الشباب والتماسك الاجتماعي.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشعر بالامتنان لعقد هذه الجلسة، وما شهدته من إحاطات إعلامية، قدمها السيد مارك لوكوك والسيد ديفيد بيسلي، فضلا عن المذكرة المفاهيمية التي أعدت لهذه المناسبة. ونود بصفة خاصة أن نرحب بحضور السيدة سيغريد كاغ، وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في هولندا.

تلاحظ بيرو بقلق بالغ ازدياد الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، وفي المجاعات التي تهدد ملايين الناس في البلدان المتضررة من النزاعات، مثل اليمن والصومال وجنوب السودان ونيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك في منطقة الساحل وأجزاء من سورية. من الواضح أن نزاعات اليوم، التي تحدث في عالم يتسم بالعولمة والترابط، تترتب عليها عواقب إنسانية مدمرة ومعقدة بشكل متزايد، وتشكل سببا رئيسيا في الزيادة المقلقة في المجاعات. ومن الواضح أيضا أن المجاعات وحالات الفقر المدقع والإهمال من جانب المؤسسات بشكل عام قد تصبح أسبابا جذرية لنشوب النزاعات. فهي تهيئ الظروف المؤدية إلى التطرف والإرهاب العنيفين، وكذلك لتجنيد الجماعات المسلحة للشباب والأطفال.

وتنعكس الحلقة المفرغة للفقر والجوع وأعمال العنف والنزاع في الزيادات الكبيرة في ضعف الإنسان. إن الأطفال هم عرضة بشكل خاص لتأثير سوء التغذية. وتتعرض النساء للابتزاز الجنسي للحصول على الطعام، من بين انتهاكات أخرى. ويتسبب النازحون واللاجئون في تحديات إضافية.

وتشير أطروحات أمارتيا سين وعلماء الاجتماع الآخرين إلى أن الحكم الرشيد والمساءلة يمكن أن يمنعا وقوع المجاعات. ويتسق هذا المنظور أيضا مع مفهوم السلام المستدام، الذي يهدف إلى بناء مؤسسات شاملة لمنع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية. وفي هذا السياق، نعتقد أن النهوض بالتنمية الزراعية الكثيفة العمالة أمر أساسي، لا سيما في المناطق الريفية، من أجل ضمان الأمن الغذائي ومنع نشوب النزاعات وتصاعدها وتكرارها.

ونسلط الضوء على ضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة بإجراءات أكثر اتساقا وتنسيقا، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات المساعدات الإنسانية، ودعم التنمية المستدامة وحفظ السلام في الميدان. ويجب قدر الإمكان أن تعتمد المساعدات الغذائية على الأغذية المنتجة محليا.

ووفقا للقانون الدولي الإنساني، يتحمل مجلس الأمن مسؤولية ضمان الوصول المستمر والآمن والسريع ودون عوائق إلى المساعدات في المناطق المتأثرة جراء النزاعات والمجاعات. ويشمل ذلك الواردات الأساسية وحماية البنية التحتية المدنية اللازمة لتوزيعها.

وبالإضافة إلى تعزيز التوصل إلى الحلول السياسية للنزاعات، يجب على المجلس أن يستجيب بحزم لانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي تنطوي على عقبات في طريق الوصول إلى المساعدة الإنسانية والجريمة الشنيعة المتمثلة في استخدام الجوع كسلاح من أسلحة الحرب. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين على الأمانة العامة أن تبلغ المجلس بطريقة منتظمة وفي الوقت المناسب بشأن مخاطر المجاعات المرتبطة بالنزاعات وبأي عقبات تعرقل الوصول إلى المساعدة الإنسانية وتحديد المسؤولين عنها. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى فرض جزاءات محددة، بما في ذلك العقاب الجنائي، في إطار الإجراءات القانونية الواجبة. ونحن نعتقد أيضا أن الغذاء يجب أن يوزع من قبل النساء من أجل منع حالات الابتزاز الجنسي وغيرها من الانتهاكات.

وأود أن أختتم كلمتي بالترحيب بالجهود الدولية الرامية لتقديم المساعدات الإنسانية، والإشارة إلى الطابع الملح لصرف الأموال الموعود بها على الفور. ونود أيضا أن نسلط الضوء على الروح المهنية والالتزام للعاملين في المجال الإنساني في منظومة الأمم المتحدة والوكالات الأخرى.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدنا أن نراكم سيدتي الرئيسة تترأسون جلسة الإحاطة الإعلامية هذه. وأود أن أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك وديفيد بيسلي من برنامج الأغذية العالمي على تقديم وجهات نظرهما بشأن الصلة بين النزاع والجوع وتجاربهما في الميدان. ونود أن نعرب عن تقديرنا لمجمل العمل الجيد الذي قاما به ومؤسساتهما وبرامجهما.

إننا ندرك أن الكوارث البطيئة والمفاجئة، بما في ذلك أثر تغير المناخ، لا تزال تشكل أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي والجوع في مختلف أنحاء العالم. وكما هو معترف به في اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن الكوارث والجوع، تأثيرا على التنمية عموما في بلد ما ويتطلب حلا إنمائي المنحى، يدعمه تعاون دولي مُعزز. وفي رأينا، ينبغي مواصلة النظر في هذه المسائل في المنتديات الرئيسية التي تتناولها، لا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ولا تزال النزاعات التي لم تحل بعد والتدابير التي تتخذها أطراف النزاع المسلح، تؤدي إلى تفاقم الجوع وانعدام الأمن الغذائي في مختلف أنحاء العالم. كما أدى عدم إحراز تقدم في حل بعض حالات النزاع الملحة إلى أزمات إنسانية خطيرة، بما في ذلك الجوع وانعدام الأمن الغذائي المزمن. ونرى أن يقتصر تركيز المجلس، بما في ذلك الإحاطة الإعلامية اليوم والمتابعة المحتملة، على الجوع وانعدام الأمن الغذائي اللذين يتفاقما جراء النزاع. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد النقاط الخمس التالية.

أولاً، يتطلب منع انعدام الأمن الغذائي والجوع اللذين يتفاقما جراء النزاع في أجزاء مختلفة من العالم معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وإيجاد حلول دائمة تهدف إلى منع وقوع المزيد من الانتكاسات. ومن المهم أن يستخدم المجلس جميع الأدوات المتاحة له، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بغية منع ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في مختلف أنحاء العالم. وفي هذا الصدد بطبيعة الحال، لا يمكن عمل شيء ذي مغزى دون مستوى معين من الوحدة داخل المجلس. وقد يبدو ذلك هيناً بسبب التكرار، لكنها حقيقة لا يمكن إنكارها.

ثانيا، ريثما يتم التوصل إلى حلول دائمة للأسباب الجذرية للنزاعات، يظل تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة إلى المدنيين أمرا بالغ الأهمية. وفي حين نقر بالدور الضئيل للأطراف الفاعلة الإنمائية الحلول الموجهة نحو التنمية في حالات النزاع، فإن الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني تقوم في الواقع بدور كبير في الاستجابة لانعدام الأمن الغذائي في الحالات المعقدة. غير أن كفالة وصول المساعدات الإنسانية أصبح تحديا رئيسيا، وهو أحد المسائل التي نواصل مناقشتها عند النظر في حالات النزاع المختلفة. وفي بعض الحالات، يحاول المجلس تسهيل وصول المساعدات الإنسانية. وفي هذا الصدد، لا يمكن للمرء أن ينكر أن الخلافات السياسية قد ثبت أنها تشكل عقبات رئيسية، مع التأكيد مرة أخرى على الحاجة إلى إعطاء الأولوية لوحدة المجلس. إن الكيفية التي يمكننا من خلالها إعطاء الأولوية لمعالجة المآسي الإنسانية والجوع والمجاعات في مواجهة الخلافات السياسية العميقة، تمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه العالم اليوم والذي يبدو بديهيا للغاية.

ثالثا، تواصل بعثات حفظ السلام الاضطلاع بدور هام في توفير المساعدة الإنسانية بصورة آمنة وتيسير وصول المساعدات الإنسانية. ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن نقص الموارد أو محدوديتها قد أثرا، على مر السنين، على دور بعثات حفظ السلام لتحقيق هذه الغاية، مما حد من إسهامها في الجهود الرامية إلى منع انعدام الأمن الغذائي والجوع الناجم عن النزاعات. وفي رأينا، فإن ذلك يتطلب مواصلة النظر من جانب المجلس.

رابعا، يمكن لمجلس الأمن أن يستعين ببعض الهيئات الفرعية، مثل الفريق العامل المعني بالأطفال في النزاع المسلح أو لجان الجزاءات، لتقليل المعاناة البشرية الناجمة عن النزاعات، من تجويع أو جوع أو انعدام للأمن الغذائي، ومنعها.

وختاما، نعتقد أن احترام مبادئ التكامل بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة أمر هام لضمان تحقيق الأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة عبر ركائز المنظمة المختلفة. وذلك هو السبب في أننا نعتقد أن هناك حاجة إلى توخي الحذر لتفادي توسيع المناقشة أكثر مما يجب ولحصر نطاقها في الجوع وانعدام الأمن الغذائي اللذين يفاقمهما النزاع. وعلى ذلك، فإن استخدام الجوع كسلاح من أسلحة الحرب يشكل انتهاكا جسيما للقانون الدولي، ينبغي إدانته بشدة.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب اليوم بحضور معالي السيدة سيغريد كاغ، وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في هولندا. وبالمثل، نعرب عن امتناننا على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما كل من السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيد ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، اللذين نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعمنا الثابت للعمل الهام الذي يقومان به.

لا شك في أن انعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة في العالم يمثلان مشكلة يجب أن تهمنا جميعا، وأنهما يشملان المشاركة والعمل المشترك من جانب المجتمع الدولي بأسره بحيث يمكن منعهما والتخفيف من حدتهما من خلال تدابير شاملة ومشتركة بين عدة قطاعات، خاصة الآن، ونحن على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. غير أن المأزق الناجم عن المجاعة يدعو للقلق أكثر عندما يكون أحد أسبابه وأحد العوامل الرئيسية لاستمراره هما نتيجة مباشرة للنزاعات المسلحة والعنف الذي يتسبب فيه الإنسان. ومن الأمثلة المأساوية على هذا الأخير الـ ٧٤ مليون شخص المعرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي الحاد الذين يعيشون في مناطق النزاع، ولا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط. وللأسف، فإن الضحايا الآخرين الذين يهجرون منازلهم ومصادر رزقهم للهروب من العنف يضيفون إلى الأعداد الهائلة من الأشخاص المشردين قسرا الذين يشكلون، وفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أكثر من ٦٥ مليون شخص في جميع أنحاء العالم.

وما من شك في أن التدفق المستمر للمشردين داخليا واللاجئين قد أسفر، من ناحية، عن توقف الأنشطة الزراعية وانهيار الدورات الإنتاجية، فضلا عن فقدان الأراضي والثروة الحيوانية، وبالتالي التأثير على الإمدادات المستدامة للمواد الغذائية الأساسية، بينما كان له، من ناحية أخرى، تداعيات خطيرة على المجتمعات والدول التي تستقبل هؤلاء اللاجئين والمشردين، إذ أن هذا يختبر قدرتها على كفالة معيشة هؤلاء الناس وتزويدهم بما يكفي من غذاء. وفي بعض الحالات، يتزايد تفاقم تلك الحالة الهشة نظرا لأن الجهات الفاعلة المتورطة في النزاع وأطراف النزاع تفرض قيودا تعسفية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، على طرق الوصول والموانئ والمطارات التي تصل عبرها الأغذية المستوردة والمساعدة الإنسانية الأساسية لتلبية احتياجات الناس، وكذلك تستهدف المساعدة الإنسانية كأهداف عسكرية – وهذه ممارسة ندينها بأقوى العبارات. إن النزاعات المسلحة مسؤولة كذلك عن المتفجرات من مخلفات الحرب التي تلوث مساحات شاسعة من الأراضي التي كان يمكن، لولا ذلك، استخدامها في الزراعة.

ومن المهم أن يوضع في الاعتبار أن ارتفاع التكلفة الإنسانية المترتبة على النزاعات يقترن بسياسات تهدف إلى شن الحروب والنفقات العسكرية المفرطة التي تترتب عليها وهي، للأسف، تديم دورة الفقر التي تؤثر بشكل مباشر على الناس. ومن

الواضح أن وجود المجاعة في مناطق النزاع لا يرجع إلى الافتقار للموارد اللازمة للحصول على الغذاء، وإنما لافتقار الأطراف للإرادة السياسية لحل خلافاتها. وفي ذلك الصدد، يدعو وفد بلدي مجلس الأمن والدول الأعضاء في المنظمة، بصفة عامة، إلى الحفاظ على موقف موحد وثابت في إدانة أعمال وحملات العنف والعدوان التي تفاقم النزاعات الحالية وتتسبب في عدم الاستقرار الضار مُشَكِّلَة خطرا على حياة الملايين من الأبرياء.

وكما ذكر المدير التنفيذي بيسلي آنفا، تؤمن بوليفيا إيمانا راسخا بأن أفضل طريقة لتفادي الحلقة المفرغة للحرب والنزاع والمجاعة والكوارث الإنسانية ووقف إدامتها تكمن أساسا في المنع. ولا غنى عن التنفيذ الفعال للوساطة والتفاوض والمنع والتوفيق لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، فضلا عن الاستخدام الأمثل للأحكام المنصوص عليها في الفصلين السادس والثامن من ميثاق الأمم المتحدة، لتعزيز التحليل والمناقشة الشاملة بشأن النزاعات وأسبابها الجذرية وعواقبها المحتملة. ومن الواضح أن المنع يجب أن يعتبر أصلا من الأصول في خدمة الناس لتعزيز الدول، وليس لإضعافها أو الحط من قدرها. وبناء على ذلك، فإننا نعتقد أن استخدام التقارير والإحاطات الإعلامية عن انعدام الأمن الغذائي والجوع التي تتضمن تقارير عن الحالة في مناطق النزاع، مثل التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية، الذي تصدره منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، وتقرير المفوضية الأوروبية عن الموضوع نفسه الذي قدم بالأمس، أدوات مفيدة للمنع وتوفير الإنذار المبكر للحالات المحتمل أن تتفاقم فيها الأزمات. ومن المهم كذلك أن تعمل هيئات محددة في الأمم المتحدة، في إطار ولاية كل منها، بالتنسيق مع مختلف الوكالات والبرامج التي تضطلع بالمسؤولية عن رصد مستويات الإمدادات الغذائية، ولا سيما في مناطق النزاع، حتى يتسنى التخطيط لتعزيز المساعدة الإنسانية بطريقة شاملة لعدة قطاعات ودعم الجهود الرامية إلى كفالة القدرة على الصمود في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

وأخيرا، نلقي الضوء على مضمون البيان الرئاسي S/PRST/2017/14، الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٧، الذي يعيد التأكيد على أن التقارير التي يمكن أن يقدمها الأمين العام عن الحالات الإنسانية والاستجابات لها، وبخاصة خطر المجاعة في المناطق المتضررة من النزاعات، تكتسي أهمية قصوى في تصميم وتنفيذ آليات المنع.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): إن عدد النساء والرجال والأطفال الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في العالم، كما سمعنا هذا الصباح، آخذ في الازدياد. وفي الوقت نفسه، يتزايد عدد الناس الذين يعيشون في المناطق التي مزقتها الحروب والنزاعات. إننا نرى هذا كل يوم في مجلس الأمن. هذه الاتجاهات ليست بالمنفصلة، كما يبين التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لهذا العام. فالصلات القائمة بين النزاع والجوع واضحة ولا يمكن إنكارها. لقد شكل النزاع وانعدام الأمن المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي، خلال السنة الماضية، في البلدان الـ ١٨ التي يعيش فيها ٧٤ مليون شخص، أو ٦٠ في المائة، من بين من هم في حاجة ماسة. وكذلك غالبا ما يحول النزاع دون وصول المساعدات الإنسانية. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يتسبب انعدام الأمن الغذائي في نشوب النزاعات، مؤديا إلى حلقة مفرغة. وكما سمعنا هذا الصباح من السيد لوكوك، فإن الجوع اليوم يستخدم كسلاح من أسلحة الحرب.

ولذلك، أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الهولندية، وإليكم سيدتي الرئيسة، على تنظيم جلسة اليوم بشأن هذه المسألة الهامة، التي لا يمكن أن نتجاهلها إذا أردنا الوفاء بمسؤولياتنا عن صون السلم والأمن الدوليين. وأود أن أشكر كذلك وكيل الأمين العام، لوكوك، والمدير التنفيذي، بيسلي، على إحاطتيهما الإعلاميتين الصريحتين والمباشرتين اليوم. لقد

بينا بوضوح ما يواجهان وشركاؤهما من تحديات بشكل يومي في سعيهم إلى تلبية احتياجات الناس الرازحين تحت النزاع والجوع اللذين يعزز كل منهما الآخر. كما إنهما بينا الفرص التي يمثلها قيام المجلس بمسؤولياته على نحو فعال.

لقد جاءنا الأمين العام، في العام الماضي، وحذرنا من تعرض ٢٠ مليون شخص لخطر المجاعة. وردا على ذلك، استمع المجلس لإنذاره واتخذ إجراء مبكرا ليتفادى وقوع كارثة. وقد تمكن المجتمع الدولي، بالعمل معا، من تفادي حدوث مجاعة، وقد برهنا على الدور الهام الذي تعين على المجلس الاضطلاع به. ولكن، كما قلت بالأمس خلال الإحاطة بشأن حوض بحيرة تشاد (انظر S/PV.8212)، لم تعالج إجراءاتنا سوى الأعراض الحادة لتلك الأزمات. وتظل الحالة بالنسبة لملايين الناس في جميع أنحاء العالم محفوفة بالمخاطر. ففي جنوب السودان، على سبيل المثال، أدى النزاع الذي طال أمده إلى زيادة مذهلة في الجوع. وعلى الرغم من أنه قد تم تفادي المجاعة التامة، فإن العديد من الناس يعانون ظروفا شبيهة بالمجاعة. والنساء والأطفال معرضون لخطرها بوجه خاص، مع بدء النساء في الغالب بالتضحية باستهلاكهن الغذائي من أجل بقية أفراد أسرهن. وقد عطل استمرار القتال والتشريد الزراعة والحصاد، الأمر الذي يعني أن السنة القادمة ستقل فيها كمية الغذاء مرة أخرى، الأمر الذي يزيد من صعوبة الحصول عليه.

ويتفاقم انعدام الأمن الغذائي بسبب الانهيار الاقتصادي. وهناك الآن أكثر من سبعة ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وحتى عندما يكون الغذاء متاحاً والمنظمات الإنسانية مستعدة للاستجابة، قد تعرقل مساعدة المحتاجين وتحرم جراء القيود على الوصول. وهذه الحلقة المفرغة غدت مألوفة للغاية وهي أكثر شيوعاً الآن. وفي الصومال، ما زال العنف والنزاع، إضافة إلى حالات الجفاف الشديد، يتسببان في النزوح الجماعي. وعدم السماح بالوصول يعوق الاستجابة الفعالة التي تستهدف الوصول إلى ٦,٢ مليون شخص. وفي اليمن، يؤثر تعطيل إيصال المساعدات الإنسانية وتقييدها على ٢٢,٢ مليون يمني بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير أكثر حسماً وأطول أمداً.

فكيف ينبغي لهذا المجلس أن يرد؟ أولا، إن دور المجلس هو صون السلم والأمن الدوليين، مما يستلزم منع نشوب النزاعات، والعمل بفعالية على وقفها والإسهام في استدامة السلام. ومنع نشوب النزاعات يتطلب نهجا استباقيا لمعالجة المخاطر الكامنة التي تحول دون تحقيق التنمية والسلام المستدامين. وكفاءة معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والعوامل المعقدة المحركة للنزاعات، مثل تلك التي نوقشت اليوم، تقتضي منا فهم المخاطر بشكل أفضل. والإبلاغ المنتظم عن حالات انعدام الأمن الغذائي ومؤشرات الإنذار المبكر من الوكالات، مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، تساعد على إبراز الصلة بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي. ويمكن للمجلس بعد ذلك أن يتخذ تدابير استباقية أكبر لمنع المعاناة الإنسانية.

ثانيا، للمجلس أيضا دور هام يؤديه في تعزيز وضمان احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. ويشمل ذلك مطالبة أطراف النزاع المسلح بأن تكفل حماية المدنيين والأهداف المدنية، بما في ذلك مستلزمات إنتاج الأغذية وتوزيعها، وإدانتها بشدة عندما لا تحترم هذه القواعد الأساسية. ويجب على الأطراف أن تمتنع عن مهاجمة الأهداف مثل المواد الغذائية والمناطق الزراعية والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب والإمدادات أو جعلها عديمة الفائدة.

ومن العناصر الأساسية الأخرى لضمان احترام القانون الدولي كفالة الوصول الإنساني السريع والمأمون دون عوائق إلى جميع المحتاجين إلى المساعدة. فالمنع التعسفي لوصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين يشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي.

كما أن التجويع كأسلوب للحرب محظور وغير مقبول. وكما سمعنا من متكلمين سابقين اليوم، فإن المساءلة عن انتهاكات القواعد الأساسية تلك أمر بالغ الأهمية. وعلى المجلس أن يؤدي دوره الكامل في ضمان الالتزام بمطالبه.

والتمويل الكافي والمرن ضروري أيضاً من أجل الاستجابة الإنسانية الفعالة والسريعة. والسويد من المانحين للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وجميع النداءات الإنسانية للأمم المتحدة منذ أمد بعيد. وندعو الآخرين إلى المساهمة من أجل ضمان توفير التمويل الكافي للمساعدة في الأوقات الحرجة والحماية للمدنيين المحتاجين. بيد أن المساعدة الإنسانية ينبغي أن تكون مجرد حل قصير الأجل للأزمة الآنية. وبغية كسر حلقة الجوع والنزاع، يجب أن نستثمر في بناء السلام المستدام، مما يمكن المزارعين من العودة إلى أراضيهم لإعادة بناء سبل معيشتهم ويهيئ لإعادة النظم الغذائية المستدامة والمرنة والشاملة من جديد.

ختاماً، فإن المهمة التي عهد بها الأمين العام لهذا المجلس في العام الماضي لم تكتمل. ففي البيان الرئاسي (S/PRST/2017/14) المعتمد في آب/أغسطس من العام الماضي، بتيسير من السويد، التزم المجلس بالعمل مع الأمين العام لمتابعة جميع السبل الممكنة لإنهاء النزاعات واتخاذ إجراءات لتفادي المجاعة في البلدان المتضررة من النزاع. ونحن نتطلع إلى استمرار الأمين العام في إحاطتنا بمعلومات مستكملة بشأن هذه المسألة. ويجب أن يبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره وأن ينظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأنها.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): اليوم، دق مقدما الإحاطتين الإعلاميتين ناقوس الخطر محذرين من ارتفاع مستويات الجوع الحاد، وهو ما يعزى إلى النزاع بشكل كبير. إلا أن هذه ليست المرة الأولى. فقبل أكثر من عام، استرعى الأمين العام انتباه المجلس إلى التغير في الاتجاه طويل الأمد للجوع على الصعيد العالمي. فهو الآن في ارتفاع للمرة الأولى منذ عقد. وقد ذكر أن الحالة حرجة. والأمم المتحدة توقعت أربع مجاعات متزامنة، الأمر الذي يتهدد حياة ٢٠ مليون شخص. وبفضل سخاء المانحين والأعمال التي تقوم بها المنظمات الإنسانية والإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والحكومات الإقليمية، تم منع المجاعة ذاتها أو احتواؤها، على الأقل.

ومع ذلك، دعونا نتكلم بصراحة. خلال السنة الماضية، ازداد الجوع والمعاناة. وفي العالم اليوم، يعاني واحد من كل تسعة أشخاص من نقص في التغذية. ومجموع ذلك ٨١٥ مليون شخص – بزيادة بلغت ٣٨ مليون شخص في العام الماضي. والنزاعات هي السبب الرئيسي وراء زيادة الجوع على هذا النحو. ويعيش ٦٠ في المائة من الجوعى ومن يعانون من سوء التغذية في بلدان متضررة من النزاع. كما أن حوالي ٧٥ في المائة من أطفال العالم المصابين بالتقزم – وعددهم ١٥٥ مليون طفل دون سن الخامسة – يعيشون في بلدان متأثرة بالنزاع. والفئات الأكثر ضعفا، ولا سيما النساء والأطفال، هي الأشد تضرراً بالجوع. وتشير تلك الإحصاءات إلى أن الإجراءات التي اتخذناها في العام الماضي من أجل الحد من الجوع لم تكن كافية. وكما ذكر مقدما الإحاطتين الإعلاميتين بكل وضوح، لا بد لنا من دراسة الأسباب الجذرية لأزمة الجوع الشديد ومعالجتها إن كنا نأمل في وضع حد لها.

وفي آب/أغسطس الماضي، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا أقر فيه لأول مرة بأن الجوع والنزاع مرتبطان. وكانت هذه خطوة للأمام، ولكنها تظهر لنا نصف الصورة فحسب. وفي هذا البيان، يشدد مجلس الأمن،

”ببالغ القلق على أن النزاع والعنف المستمرين لهما عواقب إنسانية مروعة وأنهما يعوقان الاستجابة الإنسانية الفعَّالة في الأجل القصير والمتوسط والطويل،

وهما لذلك سببٌ رئيسي في حدوث المجاعة...“ (S/PRST/2017/14، ص ١).

وقد يبدو الأمر كما لو أن الجوع مجرد نتيجة حتمية للحرب أو أنه ناتج فرعي للطابع المتغير للنزاع. ولكن من الواضح أنه ليس كذلك. فالجوع ليس من الضروري أن يكون نتاجاً للحرب. وآمل أن نوضح ذلك في منتجات المجلس في المستقبل. يجب أن نفهم الطابع الحقيقي للمشكلة ونعترف به من أجل اتخاذ ما يلزم من الإجراءات الجماعية لقطع الصلة المميتة بين النزاع والجوع. وفي هذا الصدد، فإننا نرى ثلاثة مجالات رئيسية للمسؤولية من جانب المجلس.

أولا، علينا أن نضاعف الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام والحفاظ عليه. ثانياً، يجب أن نتمسك بأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إننا نقترب بسرعة من وضع طبيعي جديد حيث تعتقد الأطراف المتحاربة أن من المقبول تدمير المحاصيل وتعطيل الأسواق ومهاجمة مرافق المياه والمستشفيات والمدارس. وكثيراً ما يكون هناك افتقار إلى المساءلة للجهات الفاعلة من الدول وغيرها من أطراف النزاع المسؤولة عن تزايد الجوع. ثالثا، يجب أن نعمل بهمة لضمان وصول المساعدات الإنسانية. ففي جميع الأزمات المعروضة على المجلس تقريباً، يُحرم الناس من الحصول على المعونة الأساسية أو لا يمكنهم الوصول إليها، وكثيراً ما يكون أضعف الناس هم الأكثر تضرراً.

ويمكن لمجلس الأمن ويجب عليه أن يؤدي دورا رئيسيا في تمكين السكان من الوصول السريع والآمن ومن دون عوائق إلى المساعدة الإنسانية. ولا بد لنا من التعامل مع السلطات الوطنية والإقليمية لممارسة الضغوط الدبلوماسية والإصرار على إزالة القيود المفروضة على الوصول. ولا بد لنا أيضاً من كفالة المساءلة عن أي انتهاكات. ويجب أن نفكر بشكل إبداعي عند الاستجابة للأزمة. وعلى سبيل المثال، لتحديد أخطر حالات عرقلة الوصول بشكل موضوعي، يمكننا استخدام نموذج يحدد الوصول من حيث تلبية الاحتياجات عن طريق توفير الرعاية الصحية والحماية والتعليم، بدلا من الاكتفاء بعدد قوافل المساعدات. ويمكننا أيضا إدراج عدم السماح بالوصول في تصميم الجزاءات التي يفرضها المجلس بشكل روتيني.

ونحن في غاية الامتنان لكم، سيدتي الرئيسة، ولمملكة هولندا على عقد جلسة اليوم لأن المملكة المتحدة – ثالث أكبر المانحين للمساعدات الإنسانية – تولي اهتماماً بالغاً لهذا الموضوع وتشارك فيه بعمق. وحجم التحدي الذي نواجهه واضح. وخطر المجاعة لا يزال قائما. وفي عالم الوفرة، ما زال ٨١٥ مليون شخص يعانون من الجوع. ويُستخدم جوعهم كسلاح للحرب. علينا أن نعمل وأن نستخدم الأدوات المتاحة لنا لكي نبين للعالم أن ذلك غير مقبول، وأننا لا نقبل ذلك حول هذه الطاولة.

ويجب أن نسعى إلى تحقيق المساءلة وتوضيح عواقب تلك الأعمال المروعة.

السيد العتيبي (الكويت): نشكر مملكة هولندا، دولة الرئاسة، على عقد هذه الجلسة ونرحب برئاستكم، سيدتي الرئيسة، لها. ونتقدم بالشكر أيضا لكل من السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيد ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، على إحاطتيهما القيمتين والوافيتين وعلى الجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالتاهما في مجال الإغاثة الإنسانية، خاصة في ظل تصاعد عدد النزاعات العنيفة في جميع أنحاء العالم بشكل كبير خلال العشر سنوات الماضية، لا سيما في الدول التي تواجه انعدام الأمن الغذائي، حيث تظهر البيانات أن ١٢٤ مليون شخص في ٥١ دولة تأثروا بانعدام الأمن الغذائي الحاد خلال عام ٢٠١٧ — أي بزيادة ١١ مليون شخص عن العام السابق، وذلك وفقا للتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام ٢٠١٨

الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي.

نحن نجتمع اليوم بعد مرور ما يتجاوز العام منذ أن بعث الأمين العام برسالة إلى الدول الأعضاء بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، سلط الضوء فيها على أزمة الغذاء العالمية وخطر المجاعة في كل من شمال شرق نيجيريا والصومال وجنوب السودان واليمن، ومحذرا من خلالها من أنه دون اتخاذ إجراء حاسم، سيواجه أكثر من ٢٠ مليون شخص في هذه الدول خطر المجاعة في غضون ستة أشهر. وعلى ضوئها، بدأ مجلس الأمن في إبداء المزيد من الاهتمام حيال خطر المجاعة التي تواجه العديد من الدول المدرجة في جدول أعماله، تمثل من خلال اعتماد بيان رئاسي S/PRST/2017/14 في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٧، أعرب المجلس خلاله عن قلقه البالغ من خطر المجاعة، ودعا الدول الأعضاء إلى توفير الموارد والتمويل اللازم لتجنب هذه الأزمة.

ولقد استجاب المجتمع الدولي بسرعة لتحذيرات الأمين العام. حيث قدمت على ضوئه الجهات المانحة ما يقارب من ٧٠ في المائة من الأموال المطلوبة بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ عندما استعرض الأمين العام آخر المستجدات حول خطر المجاعة وأزمة الغذاء العالمية إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.8069). وقد استجابت بدورها دولة الكويت كذلك من خلال تخصيص ١٥ مليون دولا لمعالجة أزمة انعدام الأمن الغذائي في شمال شرق نيجيريا والصومال وجنوب السودان واليمن.

في إطار مناقشتنا اليوم، أود أن أركز على ثلاثة عوامل رئيسية فيما يتعلق بالصلة بين الجوع والنزاعات، وهي: الوقاية، والامتثال، والإجراءات الفورية.

أولا، الوقاية. نعتقد بأن الدافع الإنساني والأخلاقي يجب أن يكون الحافز الأساسي لمواجهة أزمة الجوع وانعدام الأمن الغذائي. فلا يوجد أي مبرر أخلاقي لأن نسمح بأن يموت أشخاص أو مجموعة بسبب الجوع. والإنذار المبكر الذي وجهه الأمين العام لمنع وقوع كارثة إنسانية يُعد من التفاعل بين مجلس الأمن والأمين العام، وهو مثال هام من نماذج الإنذار المبكر والوقاية اللازمة لتفادي الأزمات الإنسانية الخطيرة، لا سيما تلك التي تقودها الصراعات. كما يجب الأخذ في الاعتبار أن التنفيذ الفعال والسريع لأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠ سيساهم أيضا في منع الأزمات المستقبلية المتعلقة بالجوع، مع التركيز بشكل خاص على معالجة قضايا مثل الفقر والبطالة وتغير المناخ وعدم المساواة. لذلك، لا نستغرب أن أول وأهم هدف من أهداف التنمية المستدامة هو القضاء على الجوع، وهو هدف ممكن تحقيقه وتجنبه نظرا للموارد والإمكانيات الهائلة المتوفرة في عالمنا.

ثانيا، الامتثال. يُعد الامتثال للقوانين الدولية عاملا أساسيا لكسر الحلقة بين الصراع والجوع. فلا بد من تشجيع وتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في حالات النزاع. وهناك عدد من الإجراءات التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن لضمان تحقيق ذلك عندما تفشل الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك حث أطراف النزاع على الالتزام بالقوانين والقرارات الدولية ذات الصلة، وإدراج ولايات الحماية المدنية المناسبة لعمليات حفظ السلام وإطلاق آليات غير متحيزة للتحقيق والمساءلة. فهناك علاقة طردية، فعندما تكون هناك انتهاكات صريحة وتجاهل للقرارات والقوانين الدولية، ترتفع الحاجة إلى المساعدات الإنسانية نتيجة للجوع والفقر. والعكس صحيح. فعندما يتم التوصل إلى سلام، تقل الحاجة إلى المساعدات الإنسانية. فالصراع والنزاعات من صنع الإنسان سبب كثير من المآسي. فالصراع على الموارد والأراضي والسلطة نتائجه على الإنسان مدمرة. لذلك، فإن الحل السياسي وتعزيز الدبلوماسية الوقائية ومعالجة جذور المشاكل هو الحل الأمثل.

وعلى الرغم من نجاح جهودنا الجماعية لتجنب خطر المجاعة الشديدة في بعض الدول، فإن أزمة الجوع وانعدام الأمن الغذائي لا تزال مستمرة. ولا يزال الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم، ولا سيما النساء والأطفال، غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية. وقد سلطت أزمة الجوع الضوء على أهمية تحسين تنسيق المساعدات الإنسانية وتوسيع نطاق آليات الإنذار المبكر التابعة للأمم المتحدة. وتقف دولة الكويت على أهبة الاستعداد للعمل مع بقية أعضاء مجلس الأمن لمواصلة المساهمة بنشاط في الجهود الدولية للتوصل إلى حل شامل لمكافحة قضية الجوع في حالات الصراع في جميع أنحاء العالم.

السيد كونونتشينكو (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نرحب بكم، سيدتي الرئيسة، في جلسة مجلس الأمن اليوم. ونشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، والسيد ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، على إحاطتيهما الإعلاميتين لتقييم مسألة الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد حالات نزاع. كما نحيط علما بالتقارير الصادرة عن برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع في أعقاب البيان الرئاسي S/PRST/2017/14 الذي أصدره مجلس الأمن في آب/أغسطس من العام الماضي.

وعلى نحو ما تشير تلك التقارير بحق، فإن النزاعات المسلحة لا تمثل بأي حال من الأحوال السبب الوحيد للأعداد المتزايدة من الجياع في العالم، وإن كانت بلا شك تؤثر سلبا على القدرة على ضمان الأمن الغذائي للسكان المحتاجين. ومع ذلك، فإننا نرى وجود رغبة واضحة لدى بعض البلدان لترسيخ وتعزيز الصلة بين النزاع والجوع في عمل مجلس الأمن وبصورة أعم. ونرى أن الأمر يطرح إشكالية في الأساس نظرا لأنه يؤدي في الواقع إلى انحسار الأضواء عن العوامل الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي، وهي تقلب أسعار الغذاء العالمية والركود الاقتصادي العالمي وعدم المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا الزراعية والصناعة الزراعية ونقص الاستثمار وضعف التقدم المحرز في مجالي الاستهلاك والإنتاج المستدامين والأحوال الجوية غير المؤاتية، وغيرها. وليس هناك أي مبرر لتجاهل هذه العوامل، ولا سيما الأسباب الكامنة وراءها.

وردا على ذلك، يقال إن التركيز على النزاع يفضي إلى الامتثال الصارم لولاية مجلس الأمن. وإذا كان زملاؤنا يسترشدون حقا بذلك الهدف، لا يسعنا إلا أن نرحب بهذه الجهود نظرا لأننا أنفسنا نعارض باستمرار إثقال جدول أعمال المجلس بمسائل خارج نطاق اختصاصه. ومع ذلك، وبعد مشاركتنا في سلسلة من المناقشات بشأن الروابط القائمة بين الجوع والنزاع وبعد أن درسنا المقولات المتعلقة بتدابير الاستجابة الممكنة من جانب المجلس، خلصنا إلى أن النظر في هذه المسألة لا يمكن أن يكون مثمرا بصفة عامة. فلكل نزاع خصائصه المحددة وأطرافه وواقعه وخططه المتعلقة بإيجاد حل له.

وليس من المرجح أن نتمكن في مجلس الأمن من التوصل إلى صيغة عالمية معينة – إلى حل سحري، إن شئتم – لحل مشكلة الأمن الغذائي في هذه الظروف. ولم نستمع حتى الآن إلى أي أفكار مبتكرة في ذلك الصدد. وتنحصر كافة المقترحات بشكل أساسي في التأكيد من جديد والتشديد على مبادئ القانون الدولي الإنساني، ولكن يجري الاضطلاع بذلك العمل بالفعل في إطار المواضيع التي تتعلق ببلدان محددة. فأين القيمة المضافة في هذه الحالة؟

وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة الموقف الذي يتمثل في أنه ينبغي لمجلس الأمن النظر في مشاكل الأمن الغذائي في سياق الحالات القطرية المحددة التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين فحسب. ويعمل خبراء مؤهلون بشأن جميع هذه الحالات ويمكنهم إجراء تقييمات موضوعية للأسباب الكامنة وراء التهديدات المحلية في مجال دعم الأمن الغذائي واقتراح حلول

شتى، إن افترضنا أنها ممكنة. وينطبق الأمر نفسه على الجوانب القانونية الدولية للجوع في سياق النزاعات. ويجب التخطيط لاستجابات مجلس الأمن وتنفيذها بالتوازي مع الملفات القطرية التي يعالجها المجلس. وبالمناسبة، فإن المسائل الأربع التي حددتها الرئيسة اليوم يجري مناقشتها في إطار المجالات القطرية المدرجة على جدول أعمال المجلس. ونحن على استعداد لإقامة تعاون أكثر نشاطا مع الخبراء من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في إطار الصيغ ومنصات التفاوض القائمة.

وفيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية للتهديدات المتعلقة بالأمن الغذائي، نود أن نعرب عن امتناننا للمنظمات الإنسانية التي ما فتئت تتخذ خطوات لمنع المجاعة في جنوب السودان والصومال ونيجيريا واليمن. وللأسف، لا تزال الحالة في تلك البلدان متوترة، الأمر الذي لا يُستبعد معه إمكانية تكرار الحالة المقلقة التي نشأت في العام الماضي. وسنواصل تقديم الدعم بصفة مانحين إلى الجهود التي تبذلها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظماتهما الشريكة. ونأمل في أن تجري أنشطة هذه المنظمات دائما وفقا للمبادئ الإنسانية المحددة في قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢.

ونعتقد أنه كقاعدة، لا يؤدي تفسير تلك المبادئ بحرية واستغلال جدول الأعمال الإنساني للأغراض العسكرية والسياسية قصيرة الأجل في الواقع العملي إلا إلى لغة تصادمية على نحو متزايد وإلى التسييس، ومن ثم إلى تفاقم معاناة الملايين من الناس الذين أضحوا ضحايا لنزاعات عسكرية مطولة، وهي نزاعات قام ”المقاتلون من أجل العدالة والديمقراطية“ ذائعو الصيت بدور لا يستهان به في تأجيجها. وهنا يجدر التطرق إلى عواقب الجزاءات الانفرادية وسياسات الحصار الاقتصادي التي تفرضها بعض البلدان، بما فيها البلدان التي تنصب نفسها مدافعة عن الحقوق الإنسانية. إننا جميعا، بمن في ذلك العاملون في الوكالات الإنسانية، ندرك جيدا الآثار السلبية المحتملة لهذه التدابير غير المسؤولة على السكان الأبرياء تماما، وهو ما يقوض مصداقية من يبادرون باتخاذ خطوات كهذه. ونأمل في أن تحظى هذه العوامل، التي تسبب تفاقم الحالة الإنسانية، بنفس القدر من الاهتمام الذي تحظى به باقي العوامل في عملنا العام.

السيد إيسونو مبنغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): يسرنا أن نراكم هنا في هذه القاعة مرة أخرى، سيدتي الرئيسة، ونود أن نشكر هولندا على عقد جلسة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام. وأود أيضا أن أشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، والسيد ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين بشأن العلاقة بين النزاع والجوع في جميع أنحاء العالم وكذلك الجهود الجارية الرامية إلى التخفيف من المعاناة الناجمة عن هاتين المشكلتين المروعتين على ضحاياهما.

إن النزاعات المسلحة تمثل في العديد من أنحاء العالم إحدى العقبات الرئيسية أمام إعمال الحق في التغذية الكافية، لأنها كثيرا ما تعرقل مختلف مراحل إنتاج وحصاد وتوزيع الأغذية. وفي أفريقيا، حيث يعتمد ١٦ في المائة من السكان على الزراعة لكسب العيش، يمكن أن يكون للنزاعات أثر مدمر على اقتصادات البلدان وخططها لتحقيق التنمية المستدامة. وغينيا الاستوائية تشعر بقلق بالغ إزاء تزايد استغلال الجوع في النزاعات المسلحة. ومن المؤسف أنه في القرن الحادي والعشرين، يعاني ١١ المائة من سكان العالم - ٨١٥ مليون شخص - من الجوع أو المجاعة ويعيش أكثر من نصف هؤلاء الأشخاص - ٤٨٩ مليون - في حالات نزاع مسلح. و ٢٤٣ مليون شخص من هؤلاء هم من الأفارقة الذين يمثلون ٢٠ في المائة من مجموع سكان القارة.

ومن خلال تنفيذ خطتنا الوطنية ”أُفق ٢٠٢٠“ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، تواصل حكومة بلدي العمل من أجل القضاء التام

على الجوع في غينيا الاستوائية والقارة الأفريقية قاطبة. وتبذل البلدان الشقيقة جهودا مماثلة. ولكن يتمثل أحد التحديات في منطقتنا دون الإقليمية في المساعدة على التوصل إلى تسوية سلمية للنزاعات في بلدين من البلدان الشقيقة، جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تضرر نحو ٧ ملايين شخص، بات معظمهم مشردين ومعرضين للجوع. وتتفاقم هذه الحالة المعقدة بسبب سهولة اختراق الحدود بين بلداننا وتواجد المنظمات الإرهابية والجماعات المتمردة المسلحة التي تستغل هذا الضعف لأغراض غير مشروعة.

وبالرغم من التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحفاظ على السلام، هناك ٢١٥ مليون شخص يعانون من الجوع في أفريقيا، حيث توجد ثماني بعثات من أصل ١٥ من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أيضا. وبالرغم من تراجع عدد النزاعات بين البلدان على الصعيد العالمي، فإن عدد النزاعات الداخلية آخذ في الازدياد ويتفاقم بفعل وجود الجماعات الإرهابية والمتطرفة وتدخلاتها. واستغلال الجوع وإمكانية الحصول على الغذاء والمعونة الإنسانية كسلاح من أسلحة الحرب في هذه الحالات أمر مؤسف، وغينيا الاستوائية تدين بشدة هذه الممارسات.

وفي حين أن النزاعات عوامل حاسمة الأهمية في ١٠ أزمات من أصل ١٣ من أسوأ أزمات الأمن الغذائي في العالم، فإنها ليست بالضرورة سبب هذه الأزمات أو سببها الوحيد. فقد اندلعت النزاعات ذاتها أيضا بسبب الفقر وعدم إمكانية الحصول على الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء، والافتقار إلى الفرص التي تمكن البلدان من تحقيق النمو الاقتصادي المنصف والتنمية المستدامة في مجالات من قبيل التصنيع في القطاع الزراعي، الذي يدعم ثلثي سكان أفريقيا، وعدم إمكانية الوصول إلى الأسواق، والظواهر المناخية غير الطبيعية، مثل النينيو. ولهذه الأسباب، تشجع غينيا الاستوائية المجتمع الدولي على تعزيز جهوده الرامية إلى ضمان التمويل المستدام لتحقيق هدف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الجوع والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وإعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، الصادر عن الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٤. وفي ذلك الصدد، ترحب غينيا الاستوائية بالخطط التي وضعت مؤخرا لتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للقضاء على الجوع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٥. ونشير أيضا إلى أن غينيا الاستوائية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة قاما بإنشاء الصندوق الاستئماني للتضامن مع أفريقيا، والذي جرى تمويله تمويلا كاملا بمبالغ تصل إلى ٣٠ مليون دولار.

وتشيد غينيا الاستوائية بالعمل الشجاع الذي يقوم به العاملون في المجال الإنساني، وتدين جميع الهجمات التي تستهدفهم وكذلك انتهاكات القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بحماية المدنيين. ونعتقد أنه بغية كفالة حماية المدنيين الأكثر ضعفا، مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك العاملين في المجال الإنساني أثناء النزاعات، يجب على مجلس الأمن، في إطار احترامه لسيادة الدول دائما، مضاعفة جهوده الرامية إلى إيجاد سبل لتسوية النزاعات من خلال الحوار والالتزام بالقانون الدولي الإنساني.

في الختام، تؤيد غينيا الاستوائية التوصيات بشأن هذا الموضوع والواردة في البيان الرئاسي الصادر في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٧ (S/PRST/2017/14) ونشجع وكالات الأمم المتحدة المختلفة، ولا سيما تلك المكرسة للأعمال الإنسانية والتعاون الإنمائي من أجل المساعدة في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام بعد انتهاء الصراع، على العمل بصورة أوثق مع بعضها البعض ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك مع الدول، للتوصل إلى حلول مستدامة.

نحض الرأي العام الدولي والقطاع الخاص والأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية على مواصلة السعي إلى إيجاد حلول للنفايات الغذائية. يفيد تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لعام ٢٠١٥ المعنون حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم بأن تخفيض النفايات الغذائية في البلدان المتقدمة بنسبة ٢٥ في المائة يغطي احتياجات الـ٨٧٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم الذين يعانون من الجوع. فلنهبّ إلى العمل.

السيدة إكيلز – كوري (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الوزيرة كاغ، على الانضمام إلينا اليوم وعلى عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لوكوك والمدير التنفيذي بيسلي على بيانيهما البليغين والمهمين دائما. ونحن نقدر المساهمات المتواصلة في أعمال مجلس الأمن.

لا يمكن إنكار العلاقة بين الجوع والنزاعات المسلحة. فمعظم الجوعى في العالم اليوم يعيشون في الدول المتضررة من النزاعات، وهذا العدد آخذ في التزايد. ذلك يعني أن الناس يتضورون جوعا، ليس بسبب الجفاف أو الكوارث الطبيعية فحسب، بل لأن الصراعات التي تحول دون أن يحصل على المواد الغذائية الذين بأمس الحاجة إليها. إن هذه أزمة أمن غذائي من صنع الإنسان.

سرعان ما تتحول مناطق الحرب إلى دوامة. فالعنف المستمر بلا هوادة الذي يحدد الكثير جدا من الصراعات اليوم، يدفع بأعداد لا تحصى من المدنيين لترك ديارهم وحقولهم وسبل عيشهم. إذ أن المقاتلين يمنعون وصول المواد الغذائية إلى المحتاجين أو يعملون على تدمير الأسواق والهياكل الأساسية اللازمة لتوزيع الأغذية. هذه الموجة من الجوع ترغم المزيد من الناس على الفرار من ديارهم، وهم غالبا ما يعبرون الحدود بحثا عن سبل العيش لإطعام أحبائهم. إنهم يحملون السلاح لمكافحة القوى التي تجعلهم يتضورون جوعا. والأسوأ من ذلك أنه لا يزال يوجد المزيد من الناس الذين سيعانون من الجوع. لذلك، فإن الصراع يتسبب بالجوع، وبالتالي يؤدي الجوع إلى زيادة الصراعات. إن هذه الدوامة مدمرة، غير أنه لكون الجوع والنزاعات أزمة من صنع الإنسان، لدينا القدرة على حلها. نحن في مجلس الأمن، بالاشتراك مع جميع الأعضاء المسؤولين في الأمم المتحدة، بوسعنا أن نعمل على إبعاد شبح الجوع عن المدنيين. يجب علينا، أن نطالب بإنهاء أساليب الحصار ووحشية القرون الوسطى، والرفض التعسفي لوصول المساعدات الإنسانية، وشن الهجمات التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وهذا هو الحد الأدنى المطلق الذي علينا القيام به. لا يمكن أيضا أنكار الصلة بين هذه الانتهاكات وتهديدات السلم والأمن الدوليين، وهو موضوع على نفس القدر من الأهمية بالنسبة للمجلس.

في العام الماضي، أصبحت الحالة شديدة للغاية في جنوب السودان، لدرجة أعلنت المجاعة في أجزاء معينة من البلد. فقد قامت حكومة جنوب السودان والجماعات المسلحة الأخرى بعرقلة برنامج الغذاء العالمي وغيره من الوكالات الإنسانية من إيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى المدنيين. طيلة سنوات، قام مقاتلون من جميع الأطراف بذبح الماشية ونهبها، ويهاجمون ويقتلون النساء والأطفال الذين يتركون مخيمات المشردين داخليا بحثا عن الغذاء. أما المدنيون الذين يخشون على حياتهم فقد اختاروا البقاء مختبئين في المستنقعات، لا يأكلون سوى النباتات لتفادي القتل على يد الجماعات المسلحة. وعلى الرغم من أننا بالكاد تمكنا في العام الماضي من تفادي المجاعة في جنوب السودان، فقد ازدادت التوقعات للسنة المقبلة سوءا. وسيظل خطر المجاعة ماثلا ما دامت الأطراف مستمرة في عدم إيلاء أي اعتبار للرعاية الأساسية أو حقوق الإنسان الأساسية لشعب جنوب السودان.

أما في سورية، فيستخدم نظام الأسد وداعموه، بلا هوادة، الحصار والتجويع لمعاقبة السكان المدنيين في مناطق المعارضة. فطوال سنوات، حرم النظام من وصول حتى أبسط الإمدادات من المعونات الغذائية إلى مئات الآلاف من المدنيين في المناطق المحاصرة، بما في ذلك في الوقت الحاضر، ويفعل ذلك في تحد سافر للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بشأن تسوية النزاعات. لقد تحدث المجلس مطولا عن الأفعال التي يقوم بها نظام الأسد في سورية، ولن نكرر كل التفاصيل هنا. ولكن، كما شهدنا في الغوطة الشرقية، فإنه على الرغم من مطالبة المجلس بوقف إطلاق النار، قرر النظام قطع الإمدادات من المواد الغذائية والأدوية، وإطلاق العنان للاعتداء على نحو ٤٠٠ ٠٠٠ شخص يعيشون هناك. إن حرمان شعب الغوطة الشرقية من المواد الغذائية كان جزءا رئيسيا من استراتيجية نظام الأسد. يجب على أي عضو مسؤول من أعضاء المجلس الاعتراض على هذا الأسلوب الوحشي وإدانته. ولن نتوقف عن العمل إلى أن تتم مساءلة الأسد والداعمين له عن محاولاتهم لتجويع الشعب السوري حتى يركع.

أما في اليمن، فإن الأمن الغذائي أصبح يمثل أقصى حالات الطوارئ في العالم من حيث عدد الأشخاص المحتاجين. مرة أخرى، الصلة بين الصراع والجوع واضحة. لقد دمر القتال اقتصاد اليمن، مما يعني أنه لا يمكن لليمن أن يستورد ما يكفي من المواد الغذائية لسكان البلد. يعتمد اليمن بنسبة ٩٠ في المائة على الواردات من المواد الغذائية، وبالتالي فإن التعطيل الذي تسببت به الحرب أدى بسرعة إلى أزمة جوع مدمرة.

لا شك في أنه يجب على جميع الأطراف أن تتيح وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق للتخفيف على من هم بحاجة إليها. ولكن بالنسبة لليمن، فإن المعونة الإنسانية غير كافية. إذ لا يمكن لوكالات مثل برنامج الأغذية العالمي مأن تتصدى بمفردها للجوع في اليمن. وعلينا أيضا أن نحمي وندعم تدفق الواردات التجارية المنقذة للحياة. فإذا عملنا على تحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وتيسير الواردات، يمكننا البدء بتلبية الاحتياجات الملحة في اليمن. لذلك أيدت الولايات المتحدة تسليم رافعات متنقلة إلى ميناء الحديدة، ومن هنا نواصل تعزيز عمل آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش الخاصة باليمن. وترحب الولايات المتحدة بالالتزامات الأخيرة التي قطعتها المملكة العربية السعودية لتوسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية والسلع التجارية. ونتطلع إلى الخطط المتعلقة بالتنمية مع الشركاء في المجال الإنساني ونشجع على سرعة التوسع في عملية الوصول إلى المنطقة.

الجوع والصراع مترابطان أيضا في حوض بحيرة تشاد. أما إرهاب جماعة بوكو حرام في غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام فقد دمر المجتمعات المحلية في جميع أنحاء المنطقة. إن إرهابها المستمر يطيل أمد الأزمة الإنسانية ويشرد الملايين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة الحقيقي جدا. وتواصل الولايات المتحدة العمل بشكل وثيق مع نيجيريا وجيرانها لهزيمة جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، هزيمة نهائية وإلى الأبد. ولكن علينا أن نتأكد من أن الحرب لا تفاقم انعدام الأمن الغذائي لدى المدنيين. من هذا المنطلق نحث نيجيريا والحكومات الأخرى في حوض بحيرة تشاد على تعزيز تعاونها مع الوكالات الإنسانية.

إن أي استجابة ناجحة للأزمة تتوقف على الوصول إلى المجتمعات المحلية المحتاجة في جميع أنحاء المنطقة. نكرر النداءات الموجهة إلى حكومات المنطقة من أجل بذل كل ما في وسعها لضمان إمكانية الوصول والمحافظة عليها. ويمكننا أيضا أن نفعل المزيد لتعزيز الدعم الشعبي للاستجابة الإنسانية الدولية وذلك بإعادة الحكومات الشرعية في جميع أنحاء المنطقة وطمأنة شعوب المنطقة بأنه سيكون لديها مستقبل عادل وآمن في مجتمعاتها الأصلية. ولكي نردد ما قاله الأصدقاء الإثيوبيون، يعني هذا أنه

يتعين على المجلس اتخاذ نهج أكثر جدية لمنع نشوب النزاعات واستخدام الدبلوماسية الوقائية بدلا من الانتظار لكي يتصرف بعد أن تصل الأمور إلى حالة طارئة كاملة.

عندما يصبح الصراع القاسم المشترك بين العديد من الأماكن التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، يجب أن تدرج هذه المسألة في جدول أعمال المجلس. ربما تكون الخصائص المحددة لكل صراع مختلفة، ولكن يجب علينا أن نعترف بأنه كثيرا ما يكمن إنكار أو انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جذور هذه الصراعات. وإذا ما أريد لمجلس الأمن أن يفي بولايته، يجب علينا أن نكون ثابتين على المبدأ وصارمين في المطالبة بأنه لا ينبغي أن يكون الصراع عذرا لاستدامة الجوع، وأن يكون منع وقوع هذه الصراعات هدفنا الأسمى.

السيد تيمينوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، يود وفد كازاخستان أن يعرب عن تقديره لمملكة هولندا على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم. ومن دواعي سرورنا بصفة خاصة أن نراكم يا معالي الوزيرة كاغ تترأسون جلسة اليوم. نود أيضا أن نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك والمدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي، السيد ديفيد بيسلي، على إحاطتيهما الإعلاميتين المستنيرتين جدا بشأن الحقيقة الصارخة والمؤلمة للمعاناة التي يسببها الصراع والجوع.

إن الإحصاءات التي نستمع إليها اليوم مذهلة وتهز ضمائرنا، بل يجب أن توقظها لأن ما نشهده اليوم يمثل أسوأ أزمة في مجال الأمن الغذائي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتأسيس الأمم المتحدة. وبعد انحسار طويل، يبدو أن نسبة الجوع في العالم بدأت ترتفع مرة أخرى، مما أدى إلى عودة ظهور المجاعة. وفقا للطبعة الأخيرة من التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية والذي نشر بالأمس، فإن الأغلبية العظمى ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي ومن سوء التغذية المزمن تعيش في البلدان المتضررة من النزاعات.

ويحدد إنسانيتنا القانون الإنساني الدولي، الذي تلزم باحترامه وبالامتثال له جميع الأطراف المتحاربة. ويجب ألا نسمح بتقويض تلك القواعد.

ثانيا، ينبغي أن نتخذ موقفا قويا لمكافحة انتهاكات القانون الدولي بإخضاع المسؤولين عن تلك الانتهاكات للمساءلة. ويمكن القيام بذلك في إطار الولايات القضائية الوطنية؛ ولكن حيثما تخفق تلك الولايات القضائية الوطنية، تتدخل الآليات الدولية للاضطلاع بهذا الدور. وفي تلك الحالات، ينبغي أن تحال أشد الحالات خطورة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ثالثا، ينبغي أن نكثف جهودنا لمنع انعدام الأمن الغذائي في حالات النزاع. ولدى منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وشركائهما الوسائل والتكنولوجيا لإصدار إنذارات مبكرة، تقوم المنظمتان بالإبلاغ عنها بصورة منتظمة. وفي حالات النزاع، من شأن المجلس أن يتابع باتخاذ إجراء مبكر، ليس للحيلولة دون زيادة النزاعات لانعدام الأمن الغذائي في المدى القصير بكفالة إمكانية الوصول للأغراض الإنسانية فحسب، بل أيضا لإنقاذ المجتمعات من أخطار جيل أُنشئ في حالة جوع. ولذلك نحن بحاجة إلى المشاركة المستمرة من المجلس.

وأخيرا، إن تقديم المعونة الإنسانية بحد ذاته ليس حلا مستداما. ولم يكن كذلك إطلاقا. وبوسع الحلول السياسية وحدها أن تنهي المعاناة حقا. وهنا تكمن الأهمية الأكبر لمهمة المجلس.

ويمثل الجوع أكثر الكوارث التي يمكن تجنبها. ويشكل التجويع أبغض وسائل الحرب. ومن واجبنا ضمان أن يصبح تجويع المدنيين من جرائم الماضي – ممارسة ممنوعة ويُعاقب عليها على السواء. إنني أعول على دعم الحاضرين وأتطلع إلى العمل معا لتحقيق ذلك الهدف الهام.

السيد تانو – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): تشكر كوت ديفوار بلدكم، سيدتي الرئيسية، على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن موضوع النزاع والجوع. ويشكل هذا الموضوع البالغ الأهمية مصدر قلق لمجلس الأمن في ضوء النزاعات العديدة الدائرة في العالم والأزمات الإنسانية الخطيرة الناجمة عن هذه النزاعات. وتعرب كوت ديفوار أيضا عن امتنانها للسيد لوكوك والسيد بيسلي على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن المسألة قيد النظر.

ولا يمر أي يوم بدون أن تصدر وكالات الأمم المتحدة الإنسانية ووسائط الإعلام الدولية ومنظمات حقوق الإنسان نداءات عاجلة إلى المجتمع الدولي، ولا سيما إلى المنظمة ومجلس الأمن، بشأن الجوع المتصل بالنزاع وانعدام الأمن الغذائي. إن أحدث تقارير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، الصادر في عام ٢٠١٧، يبين للأسف حالة منذرة بالخطر على نحو خاص، ويبرز بوضوح وبالأدلة العلاقة المتبادلة القوية بين النزاع المسلح والجوع وانعدام الأمن الغذائي، وهو يناشد ضمائرنا أن نلتزم بالعمل الجماعي صوب التوصل إلى تسوية دائمة للنزاعات. ووفقا للتقرير، فإن ٤٨٩ مليونا من أصل الأشخاص البالغ عددهم ٨١٥ مليونا الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ومن سوء التغذية المزمن في العالم يعيشون في بلدان متأثرة بالنزاع، بما في ذلك في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط.

ومع الاعتراف بأن النزاع المسلح والجوع أمران مترابطان، فإن وفد بلدي يرى أن بوسع تحديد الأسباب الجذرية للنزاعات وطابعها أن يقدم حلا دائما للمشكلة. ومن المؤكد أن إيجاد حلول لأسباب النزاع الأساسية والمختلفة يشكل أفضل سبيل لمنع نشوب النزاعات ويحد من خطر انعدام الأمن الغذائي. وفي ذلك السياق، على الدول الأعضاء أن تواصل جهودها لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وتحقيق التنمية الشاملة للجميع ومكافحة الفساد، وهي أمور تعود فوائدها بالنفع على السكان قاطبة.

أما بالنسبة للأمم المتحدة، فإن عليها أن تستمر بلا هوادة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة بتشجيع الدول الأعضاء على منح الأولوية لكفالة الأمن الغذائي في صنع سياساتها العامة عن طريق وضع سياسات زراعية تتطلب توجيه استثمارات هادفة على سبيل الأولوية بغية تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. ولا بد أيضا أن تأخذ تلك السياسات الزراعية بعين الاعتبار تمكين النساء، اللائي يمكن أن يضطلعن بدور رائد في تعزيز الأمن الغذائي ومكافحة آثار تغير المناخ. ولذلك يشكل القضاء على الجوع مسؤولية مشتركة نرى أنها تتطلب منا مكافحة جميع العوامل التمهيدية التي يمكن أن تؤدي إلى الجوع وأزمات الغذاء، وهي تشكل تهديدات حقيقية للسلام والأمن الدوليين.

ومن دواعي الأسف أن نشير إلى أن البلدان التي تمر بحالات النزاع أو التي أضعفها استمرار الأزمات السياسية تكرس جزءا كبيرا من مواردها المالية للإنفاق العسكري، مما يضر بالقطاع الزراعي، مع أنه يمكن لتحسين توجيه الاستثمارات أن يعزز القدرة على الصمود في وجه انعدام الأمن الغذائي والجوع. وفضلا عن ذلك، وبسبب عمليات التشريد الجماعي للسكان وما ينجم عنها من أماكن تركيز مكتظة بالسكان، فإن النزاعات المسلحة وأعمال العنف تؤدي إلى الإفراط في استغلال موارد المياه والأراضي الزراعية، فضلا عن زيادة الضغط على البيئة.

ودليلا على ذلك، سجلت منطقة حوض بحيرة تشاد، التي شهدت انخفاض منذر بالخطر بلغ نسبة ٩٠ في المائة في حجم المياه خلال الأعوام الـ ٤٠ الماضية، تشريد أكثر من مليوني شخص منذ تمرد جماعة بوكو حرام في عام ٢٠٠٩. ولا يمكن إنكار أنه، في سياق اتسم بقوة بآثار تغير المناخ، تؤدي تلك العمليات الجماعية لتشريد الأشخاص إلى تفاقم

التوترات بين البلدان المضيفة واللاجئين بسبب السيطرة على الأراضي الزراعية.

ونظرا لأن النزاعات تشكل أحد الأسباب الرئيسية للجوع وانعدام الأمن الغذائي، فإننا نرى أن من الضروري العمل صوب تعزيز قدرة الدول والجهات الفاعلة الإقليمية على الصمود في وجه الأزمات، وبخاصة في القارة الأفريقية. وتحقيقا لتلك الغاية، علينا تعزيز التعاون فيما بين الدول بغية تحسين الأحوال المعيشية للأشخاص الذين يبحثون عن حياة أفضل.

إن إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان الذين يواجهون الجوع وانعدام الأمن الغذائي حق مقدس، ويشكل عدم احترامه انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي. ولذلك لا بد من تحديد المسؤولين عن إعاقة إيصال المساعدات الإنسانية وإخضاعهم للمساءلة أمام المحاكم الدولية. وعلى جميع أطراف أي نزاع ضمان احترام حقوق الناس في الحصول على المعونة الإنسانية، وهو ما يعني أن فتح الممرات الإنسانية وتأمينها أمر ضروري لإيصال تلك المعونة.

وأخيرا، ولكي يكون تقديم الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ فعالا، لا بد من تنسيقيه بين الهياكل المشاركة في العمليات الإنسانية، بالإضافة إلى ربطه بالأهداف الإنمائية الطويلة الأجل من أجل مواجهة التحديات الإنمائية الهيكلية، مثل عمالة الشباب والتماسك الاجتماعي.

وهي تتزايد، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجاعة والأزمات الغذائية. فالنزاع والجوع يعزز كل منهما الآخر. والغالبية العظمى ممن يعانون من سوء التغذية في العالم يعيشون في بلدان متأثرة بالنزاع. وعشرة من أصل ١٣ أزمة غذائية رئيسية في العالم مردها إلى النزاع. وأكثر من نصف السكان في البلدان المتأثرة بالنزاعات يعيشون في المناطق الريفية، حيث يعتمدون في أسباب معيشتهم على الزراعة إلى حد كبير، وتعتبر الأرض والثروة الحيوانية من الأصول الزراعية الرئيسية.

وحالات الجوع ونقص التغذية تزداد سوءاً عندما يطول أمد النزاع. ومن جهة أخرى، فإن انعدام الأمن الغذائي في حد ذاته يمكن أن يؤدي إلى العنف وعدم الاستقرار، ولا سيما في النزاعات التي تتسم بالتفاوت ووجود مؤسسات هشة. والصلة بين النزاع والجوع مسألة معقدة، وبالتالي تتطلب استجابة شاملة ونهجاً تعاونياً. وتمشياً مع البيان الرئاسي للمجلس الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٧ (S/PRST/2017/14)، تلتزم بولندا التزاما قويا بالعمل مع الأمين العام للسعي بكل السبل الممكنة لإنهاء النزاعات، بما في ذلك عن طريق معالجة أسبابها الجذرية بطريقة شاملة ومستدامة. ونحن مقتنعون بأنه حتى يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ إجراء مبكر، نحتاج إلى نظام معلومات للإنذار المبكر بشأن انعدام الأمن الغذائي والجوع وأي تصعيد للنزاعات المحتدمة.

وهذا يتوقف إلى حد كبير على إمكانية الوصول. وهدفنا الرئيسي ينبغي أن يكون حماية المدنيين في النزاع المسلح، وضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية. وهذا أمر بالغ الأهمية في مناقشة تدهور الحالة في سورية، على سبيل المثال. فالحصول على ما يكفي من الغذاء، أو الحق في الغذاء، حق أساسي من حقوق الإنسان وملزم للدول كافة. وينبغي لنا أن نعزز تنفيذه على نحو أفضل؛ وفي هذا الصدد، فإننا لا نغالي في التأكيد على أهمية احترام القانون الإنساني الدولي.

وهناك مسألة أخرى تتمثل في مساءلة الدول أو الأطراف في النزاع المسلح، وكذلك الأفراد، التي تنتهك القانون الإنساني الدولي من خلال استخدام انعدام الأمن الغذائي والتجويع كأسلوب للحرب أو من خلال الهجمات على المصانع المنتجة للأغذية أو تدمير حقول المحاصيل. ويجب التحقيق في الانتهاكات من هذا القبيل وإخضاع مرتكبيها للمساءلة.

ختاماً، أود مرة أخرى أن أشكر هولندا على عقد هذه الجلسة وأن أؤكد مجدداً التزام بولندا بمواصلة العمل على الحد من النزاع والجوع في جميع أنحاء العالم.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكركم على عقد جلسة مجلس الأمن هذه لمعالجة الصلة بين الجوع والنزاعات. وأود أيضا أن أشكر مارك لوكوك وديفيد بيسلي على إحاطتيهما الإعلاميتين.

كان الأمين العام هو أول من نبهنا، في شباط/فبراير ٢٠١٧، بشأن الحالة الإنسانية المأساوية لما يقرب من ٢٠ مليون شخص في أفريقيا وفي اليمن على مشارف المجاعة. وكانت ملاحظته واضحة: فالنزاعات المسلحة هي القاسم المشترك والسبب الرئيسي لهذه الكوارث الإنسانية. واستجابة لهذا النداء، اتخذت فرنسا، بالاشتراك مع البنك الدولي، مبادرة في حزيران/يونيه الماضي لتنظيم اجتماع بصيغة آريا لمعالجة هذه المسألة. وبالإضافة إلى البنك الدولي، الذي يستحق التزامه الثناء، انضم إلينا العديد من الدول الأعضاء في هذا المسعى الذي كان يهدف إلى بدء النظر في هذه المسألة في المجلس. وبناء عليه، اعتمدنا بياناً رئاسياً في الصيف الماضي (S/PRST/2017/4)، ثم استمعنا إلى إحاطة قدمها الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.8080). وبعد ستة أشهر من ذلك، من المهم أن نجتمع مرة أخرى لتحديد التدابير الملموسة التي يمكن أن يتوخاها المجلس.

وهناك عدد من العوامل الهامة التي جرى التأكيد عليها بالفعل، ولذلك، سأركز في بياني على ثلاث نقاط، هي عبارة عن ملاحظة وتذكرة وعدة سبل للتوصل إلى حلول محددة.

أولا، من الثابت والموثق أن المجاعة كثيراً ما ترتبط بالنزاع المسلح، الذي إما أن يكون سببها الرئيسي أو العامل الذي يفاقمها إلى حد كبير. والحالة الإنسانية في جنوب السودان واليمن والصومال وبورما وشمال شرق نيجيريا هي انعكاسات مؤسفة لهذه الصلة. ستون في المائة من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في شتى أنحاء العالم يعيشون في مناطق النزاع.

والجفاف المستمر يمكن أن يكون له دور رئيسي. وهذا صحيح في شرق أفريقيا، على سبيل المثال، حيث أدى الجفاف إلى حصاد أقل في البلدان المتضررة من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي. وتقارير الأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي قاطعة، كما ذكرنا بذلك مقدمو الإحاطات الإعلامية بوضوح وقوة. ولا تزال النزاعات هي الأسباب الرئيسية لخطر المجاعة، إذ أنها تنشئ حلقة مفرغة: فالنزاع يزيد من انعدام الأمن الغذائي، مما يؤدي بدوره إلى تأجيج العنف. والمدنيون هم الضحايا الرئيسيون لهذه الحلقة المفرغة من انعدام الأمن الغذائي والنزاع المسلح. وغالباً ما تكون سبل عيش الناس هي الأهداف المباشرة للعنف. كما تُستهدف الهياكل الأساسية المدنية وقوافل المعونة والعاملون في مجال المساعدة الإنسانية.

ويشهد اليمن عدداً مفزعاً من المعوقات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين بحرية وبشكل فوري ومستمر. وفرنسا تذكر بضرورة فتح جميع الموانئ والمطارات أمام المساعدات الإنسانية والواردات التجارية بغية التخفيف من معاناة الشعب اليمني.

إن الجوع ليس كارثة طبيعية، إنما هو نتيجة مجموعة من العوامل البشرية. بل قد يكون نتيجة لاستراتيجية متعمدة، كما أكد مارك لوكوك وديفيد بيسلي. والجماعات المسلحة تستخدم الوصول إلى الغذاء كأداة للتجنيد في المناطق التي ينتشر فيها الجوع على نطاق واسع. وقد أشار مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى أنه في بورما، حيث أجبر التطهير العرقي لأقلية الروهينغيا أكثر من ٦٧٠ ٠٠٠ شخص على الفرار من البلد منذ آب/أغسطس ٢٠١٧، لا تزال هذه الظاهرة مستمرة إلى يومنا هذا. والجديد أنها تشمل الآن التجويع

المتعمد والحرمان من الوصول إلى الخدمات الأساسية وتدمير وسائل الإنتاج. وإننا ندين هذه الانتهاكات غير المقبولة التي يجب أن تتوقف على الفور.

وفي محافظة نينوى العراقية، وهي أحد المراكز الزراعية في البلد، دمر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، قبل أن يتم طرده، أكثر من ٩٠ في المائة من الهياكل الأساسية للري، مما أدى بالتالي إلى تأخير حل مشكلة انعدام الأمن الغذائي لعدة أشهر أو حتى سنوات. وفي الغوطة الشرقية، وهي من أكثر المناطق خصوبة في سورية، يستخدم نظام بشار الأسد نفس الأساليب، فيقصف البنية التحتية المدنية ويحاصر مدناً بأكملها لتجويع السكان.

والمجاعة التي تستخدم كسلاح حرب ضد المدنين تشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي، بل يمكن أن تشكل جريمة حرب. ومن المهم اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن يتم التوصل إلى حلول دائمة للنزاعات التي تكمن في صميم هذه المآسي الإنسانية. وهذه هي مسؤوليتنا الجماعية، التي يجب على المجلس أن يتحملها بثبات.

ثانيا، وفي ضوء هذه الملاحظة، لا بد من تذكرة قانونية: إن أي انتهاكات للقانون الإنساني الدولي يجب إدانتها ولا يمكن أن تمر دون عقاب. ولا نغالي بالتأكيد على أن الوصول الإنساني يجب أن يكون آمناً وشاملاً للجميع وغير مقيد. وهذا أبعد ما يكون عن الواقع في كل مكان. ففي اليمن وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسورية، وكذلك في جنوب السودان والصومال، فإن البيروقراطية والعقبات المتصلة بالأمن لا تمنع وصول المساعدة الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها فحسب، بل تمنع العاملين في المجال الإنساني من القيام بعملهم أيضاً. كما يُستهدف العاملون في المجال الإنساني ذاتهم.

وفي هذا السياق، يجب أن تكون الأولوية لحماية موظفي المساعدة الإنسانية والعاملين في المجال الطبي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، نبهنا الأمين العام إلى تزايد العنف ضد العاملين في المجال الإنساني. وفي الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٧، واجه العاملون في المجال الإنساني أكثر من ١٣٠ هجوماً. هذا أمر غير مقبول على الإطلاق. بعيداً عن التأنق في الألفاظ: هذه الهجمات جرائم حرب يجب ألا تمر دون عقاب. فالموظفون الطبيون يقدمون المساعدة للمرضى والجرحى في قلب النزاع، معرضين حياتهم للخطر. وهذا التفاني من جانبهم يلزمنا بالتصرف.

ولهذا السبب، اقترح وزير الخارجية الفرنسي، جان – إيف لودريان، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، إعلاناً سياسياً لحماية العاملين في المجال الطبي في مناطق النزاع أقره ١٣ بلداً حتى الآن؛ وفرنسا تدعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى هذه المبادرة. وعلاوة على ذلك، نود العمل على تحسين حماية العاملين في المجال الإنساني، كما أشار الوزير لودريان أمس خلال مؤتمرنا الإنساني الوطني، الذي شاركت فيه السيدة أورسولا مولر.

ثالثا، في ظل هذه الظروف، دعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى زيادة توفير الحماية لتحسين سلوك أطراف النزاعات، وكذلك سبل عيش الناس. دعونا نرى ما يمكن أن يفعله مجلس الأمن لتحقيق هذه الغاية. في الصومال وشمال شرق نيجيريا والسودان واليمن، تم تجنب المجاعات واسعة النطاق بفضل استجابة إنسانية طويلة الأمد. وهناك ثلاثة مسارات للعمل يمكن متابعتها.

أولاً، يمكننا العمل على تحسين المنع وأنظمة الإنذار المبكر للعمل بشكل أكثر فعالية لمنع حالات الجوع. ويمكننا أن ندرج بشكل منهجي في آلياتنا للرصد بيانات عن مستويات انعدام الأمن الغذائي المقلقة والقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان في شكل مؤشرات للجوع. ويمكن دمج هذه المؤشرات، على سبيل المثال، في عمليات حفظ السلام والتقارير القطرية المقدمة إلى مجلس الأمن.

ثانيا، يمكن أن تكون الاستثمارات في الخدمات الصحية وإمدادات المياه، جزءا لا يتجزأ من استراتيجية للقضاء على الجوع في مناطق النزاع. وفي خضم الأزمات الغذائية والإنسانية، تعد الأمراض المعدية، مثل الكوليرا أو الحصبة، سببًا رئيسيًا للوفاة بسبب انهيار الخدمات العامة وزيادة عدد السكان المعرضين للمرض.

ثالثا، يتطلب إنهاء الجوع ومنع انتشاره في مناطق النزاع استجابة متعددة الأوجه ومنسقة وتعاونا وثيقا بين جهود الإغاثة الإنسانية وجهود التنمية كجزء من الصلة بين التنمية والعمل الإنساني.

وكما قال الأمين العام، علينا التزام أخلاقي بالقيام بما هو أفضل. ولدى مجلس الأمن الأدوات. وستواصل فرنسا القيام بدورها الكامل في هذا الصدد.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.